الفصل الثالث

مقاطعة «لانجويدوك ـ Languedoc»

obeikandl.com

obeikandl.com

مقاطعة لانجويدوك

واكب محق الهرطقة فى أوكيتانيا فى الجنوب فقدان أوكيتانيا لاستقلالها، وضمها إلى الأراضى الفرنسية فى الشمال. وأصاب الضعف والوهن نفوذ ريموند السابع حاكم تولوز فى الجنوب، بحيث أصبح خاضعًا لنفوذ لويس التاسع ملك فرنسا. ولاعتبارات سياسية تزوج ريموند السابع من ابنة ألفونس بواتييه شقيق ملك فرنسا. غير أن جميع ممتلكات ريموند آلت بموته إلى ألفونس بواتييه، ثم أصبحت فى النهاية جزءًا من أملاك الخاصة الملكية الفرنسية بعد وفاة شقيق الملك، وأصبحت جميع الأراضى الأوكيتانية الواقعة بين «أكويتين ـ Aquitaine» و«پروڤنس ـ Provence» خاضعة لملك فرنسا الذى اتبع سياسة إضعاف طبقة النبلاء ورجال الإكليروس؛ حتى يضمن سيطرته عليهم.

وحتى يؤمن جبهة الجنوب من أى تدخل خارجى أبرم ملك فرنسا معاهدتين مع ملك أراجون فى عام ١٢٥٨، وملك إنجلترا فى عام ١٢٥٩ احتفظ بمقتضاها ملك إنجلترا بدوقية أكويتين على أن يكون خاضعًا لملك فرنسا، ورغم نجاح ملك فرنسا فى ضم جنوب أوكيتانيا إلى أراضيه، فقد ظلت تولوز فى عام ١٣٠٠ تنعم بشىء من الاستقلال. وبانضمام الجزء الكبير من أوكيتانيا الذى احتله ملك فرنسا انسلخت هذه الأراضى المحتلة عن أوكيتانيا، غير أن الحكم الفرنسى رأى من الأصلح له أن يمنح ست مقاطعات فى الجنوب نوعًا من الاستقلال والروابط المشتركة، مثل اللغة والقانون والإجراءات والإدارة. وتتكون هذه المقاطعات المشتركة من بيربجورد ـ كوبرسى، وردوبرج، وتولوز، وألبى وكارسون بيزييه، وبوكير ينميس. وأطلق الفرنسيون على هذا التجمع السياسى والديموجرافى آنف الذكر اسم مقاطعة لانجويدوك(*). وهو اسم يختلف عن اسم الشمال الناطق باللغة الفرنسية والمعروف باسم «لانجويدويل ـ Longuedoeil». ويرجع الفرق بين الاسمين إلى أسباب لغوية بحتة. وليس أدل على استقلال لانجويدوك من أنه كان لها برلمان خاص بها.

(*) بعد ظهور مارتن لوثر، اعتنق كثير من الأهالى فى لانجويدوك البروتستانتية، وتعرضوا ثانيًا للقمع الكاثوليكى فى القرون ١٦ ـ ١٨، حتى نشبت حروب الدين الفرنسية.

كانت لانجويدوك أكثر أجزاء أوكيتانيا اتساعًا وأكثرها حيوية. ورغم كل ما شاهدته هذه المنطقة من قلاقل وحروب صليبية، فإنها حافظت على رخائها وازدهارها وهويتها الثقافية. فضلًا عن كونها شريانًا تجاريًّا وصناعيًّا مهمًّا. وقد ظلت هذه المقاطعة تحتفظ بازدهارها الاقتصادى حتى القرن الرابع عشر الذى شاهد كسادًا اقتصاديًّا كبيرًا. ولم يحاول ملك فرنسا التدخل فى شئون هذا الإقليم طالما واظب على دفع الضرائب المفروضة عليه وأطاع أوامره الملكية. وأيضًا من دلائل استقلال هذا الإقليم أن له لغته وقوانينه وجامعاته الخاصة. وكما ذكرنا تركتهم السلطة الفرنسية لشأنهم فلم تحاول إرغامهم على استخدام اللغة أو القوانين الفرنسية على عكس سيمون دى مونفورت الذى أجبرهم على استخدام بعض القوانين الفرنسية. والجدير بالذكر أن كثيرًا من الوظائف الرسمية مثل الإدارة والقضاء كانت تسند إلى أهل الجنوب. والجدير بالذكر أيضًا أن لانجويدوك استطاعت أن تتجاوز الدمار والخراب الذى ابتليت به من جراء الحروب الصليبية وتسترد عافيتها وازدهارها. ولعل الكساد الاقتصادى وحرب المائة عام(*) أضرا بها أكثر من الحروب الصليبية.

وبسبب احتلال فرنسا لها أصبحت لانجويدوك إحدى مقاطعاتها، لها لغتها الدارجة وهى اللغة الأوكيتانية. وكما أسلفنا امتنع الفرنسيون عن إرغام أهل الجنوب على استخدام اللغة الفرنسية. وأصبحت اللغة الأوكيتانية المحلية لغة الشعر فى تلك المنطقة. ولكن هذا الوضع أضر بإنتاجها الأدبى؛ حيث صار محليًّا، وليس رافدًا أساسيًّا فى الأدب الفرنسى، وشيئًا فشيئًا بدأ أهل لانجويدوك يتعلمون اللغة الفرنسية ولكن بلكنة جعلت منهم حتى يومنا الراهن أضحوكة فى نظر أهل باريس. وبمرور الزمن أدرك أهل لانجويدوك أن استخدامهم للغة الأوكيتانية المحلية يمثل عائقًا أمام طموحهم وتقدمهم الاجتماعى؛ ولهذا اتجه البعض منهم إلى أن يكون فرنسيًّا أكثر من الفرنسيين، مثل جيوم دى نوجاريت الذى عمل قاضيًا فى الجنوب ليصبح واحدًا من أهم وزراء الملك فيليب العادل، وبلغ من ولاء هذا الرجل للعرش الفرنسى أنه قام بالقبض على البابا بونيفاس الثامن (١٢٩٤ ـ ١٣٠٣) والزج به فى السجن عندما دخل هذا البابا فى صراع مع ملك فرنسا، بحجة أن ولاءه لوطنه فرنسا يفوق أى ولاء آخر. وبجمع شتات المقاطعات المتباينة فى صعيد وطنى واحد كان لا بد للحكومة المركزية فى فرنسا أن تترسخ.

(*) بين فرنسا وانجلترا: ١٣٣٧ ـ ١٤٣٥.

ولكن ولاء نوجاريت الأعمى لملك فرنسا لم يكن القاعدة بين أهل لانجويدوك؛ حيث إن معظمهم كان يتشكك فى نوايا الحكومة المركزية فى باريس، ويحرص على الاستقلال عنها. بل إن مفاهيم الجنوب الدينية كانت فى كثير من الأحيان أبعد ما تكون عن المفاهيم الكاثوليكية التقليدية. وظلت لانجويدوك تحافظ على هذا الاستقلال الثقافى والدينى لقرون طويلة قبل أن تنصهر تمامًا فى بوتقة فرنسا الثقافية والدينية والسياسية. ويدلل المؤرخون على جنوح أهل لانجويدوك نحو المروق الدينى ليس فقط بانتشار الهرطقة فيها فى الماضى، بل بانتشار الدين البروتستانتى. وعلى أية حال، فلا ريب أن الحروب الصليبية الألبيجنسانية أسهمت إسهامًا ملحوظًا فى صهر لانجويدوك فى بوتقة السياسة الفرنسية.

وغنى عن الذكر أن باباوات روما كثيرًا ما كانوا يحققون مطامعهم السياسية عن طريق الاستعانة بملوك لقمع محاولات الاستقلال عنهم. فعلى سبيل المثال عندما قرر الباباوات إحكام السيطرة على صقلية وناپولى وانتزاع الأولى من قبضة عائلة هوهنستاوفن المناهضة للكرسى البابوى، تم تسيير حملة صليبية فرنسية ضدهما، كما تم تعيين أمير فرنسى حاكمًا على الجنوب الإيطالى.

محاكم التفتيش فى لانجويدوك

عندما نشأت محاكم التفتيش فى إقليم لانجويدوك فى جنوب فرنسا لم تكن هناك أية سابقة يمكن لهذه المحاكم الاقتداء بها. وكان جانب كبير من سكان لانجويدوك يدين بالهرطقة الكاثارية (التطهيرية)، والهرطقة الفالديسيانية (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب». دار سينا للنشر بالقاهرة والانتشار العربى فى بيروت ١٩٩٧). انتشرت الهرطقة فى لانجويدوك انتشار النار فى الهشيم لدرجة أنه لم تخل عائلة من وجود مهرطقين بين أفرادها. وكان أهالى لانجويدوك، باستثناء الرهبان الفرنسيين الوافدين من الشمال، يناصبون محاكم التفتيش العداء، وينظرون إليها شذرًا. وقد عبر شعراء التروبادور عن احتقارهم لها وللرهبان الفرنسيين الذين يؤيدونها. يقول جويلم دى موتاناجوت فى هذا الشأن: «الآن تحول القساوسة إلى محققين فى محاكم التفتيش، وهم يدينون الناس وفق هواهم. وليس لى اعتراض على محاكم التفتيش لو أنها أدانت أخطاء الناس بالحسنى، وأعادت الضالين إلى حظيرة الإيمان دونما غضب مستشيط، وسمحوا للتائبين أن يجدوا الرحمة». وأيضًا انبرى پيير كاردينال للهجوم على محاكم التفتيش قائلًا: «إن الرهبان الدومنيكان أثناء تناولهم طعام الغداء يتجاذبون أطراف الحديث حول جودة الخمر التى يحتسونها.. وأنشأوا محكمة تتهم كل من يهاجمهم بأنه مهرطق والدنسيانى ساعين إلى النفاذ إلى أسرار جميع الناس بهدف بث الرعب فى قلوبهم».

كان حكام لانجويدوك يتخذون موقفًا متسامحًا من الهرطقة. وحتى إذا لم تكن السلطة الحاكمة مهرطقة، فإنها لا تعترض سبيل المهرطقين وتتركهم وشأنهم، وتهتم بالحفاظ على الحريات المدنية أكثر من اهتمامها بمحاربة الهرطقة. وفى طول لانجويدوك وعرضها كان النبلاء الأقوياء يجهرون بهرطقتهم أو يحتفظون بها فى قلوبهم سرًّا. وكما سوف نرى بالتفصيل كانت الكنيسة الكاثوليكية تعتبر ريموند حاكم تولوز فى عداد المهرطقين، وكان أهالى لانجويدوك ينظرون إلى محاكم التفتيش على أنها قوة غازية ورمز للسيطرة الأجنبية.

حمل أهل لانجويدوك المقت لرجال الإكليروس؛ بسبب شدة فسادهم وعنفهم. وكثيرًا ما لجأت الكنيسة إلى الاستيلاء على أموال الناس وممتلكاتهم بزعم أن أصحابها مهرطقون، الأمر الذى اضطر البابا إينوسنت الرابع فى عامى ١٢٤٣ و١٢٤٥ إلى إصدار أوامره بعدم انتهاج هذه السياسة؛ حتى لا يتهم المهرطقون رجال الكنيسة بأنهم مجموعة من اللصوص والمحتالين تسعى إلى الاستحواذ على ممتلكات الناس بزعم إنقاذ أرواحهم من الهلاك. والجدير بالذكر أن الهرطقة لم تنتعش فقط بين المدنيين من سكان لانجويدوك، بل وبين رجال الدين أنفسهم الذين تمتعوا بالحصانة من العزل رغم هرطقتهم، بسبب قلة عدد الأساقفة، فلم يتيسر شلحهم، أى عزلهم من وظائفهم الكنسية. ولهذا أصدر البابا جريجورى التاسع فى عام ١٢٣٣ مرسومًا يقضى بمنح الأسقف الواحد (دون حاجة إلى مجمع أساقفة) الحق فى شلح أى كاهن مهرطق وتسليمه إلى الذراع العلمانية لحرقه حيًّا، وهو نص أدخله هذا البابا فيما بعد على القانون الكنسى. وأيضًا أصدر البابا إينوسنت الرابع فى عام ١٢٤٥ إلى المفوض فى لانجويدوك أمرًا بعدم ترقية أى مهرطق إلى مرتبة أسقف. وقد واجه رجال الدين المتحمسون عداوة مشبوبة من الشعب لدرجة أنه تعذر عليهم استمرار العيش فى أماكن عملهم مثلما حدث لجويلم پيير قسيس ناربون فى عام ١٢٤٦، الأمر الذى أدى إلى امتناع كثير من الكرادلة فى لانجويدوك من تقديم العون والمساعدة إلى محاكم التفتيش؛ مما أثار حنق البابا إينوسنت الرابع ودهشته. وقد وصف برنارد جوى الأساقفة الذين ناصروا ريموند تولوز بأنهم من أخبث خلق الله وبأنهم الأعداء الحقيقيون الذين يهددون الكنيسة ومحاكم تفتيشها. وكذلك تسبب ادعاء المحققين فى محاكم التفتيش بأنه يحق لهم مراقبة أعمال القساوسة فى بذر بذور الشقاق بين محاكم التفتيش وعدد من رجال الكنيسة.

وأيضًا واجهت محاكم التفتيش مشكلة عدم وجود أماكن كافية لحجز المتهمينوالمدانين.

وتهرب الأساقفة من مسئولية إقامة السجون لأعداد السجناء الغفيرة، فاضطر الملك لويس التاسع إلى التدخل لبناء هذه السجون. وبسبب هذه العوائق لم يكن من السهل على المحققين فى محاكم التفتيش أداء واجبات وظيفتهم. ولولا إفراطهم فى التعصب وتحمسهم الشديد لأعمالهم القمعية لربما فَتَّ هذا فى عضدهم. وقد لعب الرهبان الجائلون والشحاذون الذين نذروا أنفسهم لخدمة الله والزهد فى الحياة دورًا مهمًّا فى توجيه هذه المحاكم وإدارتها. وأعطاهم عزوفهم المطلق عن زخرف الدنيا طاقة هائلة فى قمع المهرطقين. ولا ريب أن محاكم التفتيش أسهمت بنصيب وافر فى إخضاع أوكيتانيا فى الجنوب إلى ملك فرنسا فى الشمال، موحدة بذلك الشطرين الشمالى والجنوبى، رغم مشاعر الجنوب العدائية ضد الشمال، كما سبق أن رأينا عند الحديث عن الحروب الصليبية الألبيجنسانية. وكما قلنا وجد المهرطقون فى لانجويدوك الحماية لدى النبلاء والأشراف وعلية القوم. ونتيجة قوة المهرطقين وكثرة أعدادهم، تعرض بعض الكهنة فى كثير من الحالات للذبح دون رحمة. وفشلت جهود المفوض البابوى الكاردينال رومانو ومجلس تولوز فى حماية العقيدة الكاثوليكية. والجدير بالذكر أن الجامعة التى أنشأها ريموند فى تولوز تعثرت فى أداء مهمتها فى بادئ الأمر، رغم أنها استقدمت فقهاء لاهوت للتدريس فيها من باريس. بل إن سكان الجنوب سخروا علانية من مداخلات ومجادلات هؤلاء الفقهاء، الأمر الذى اضطر ريموند إلى وقف الإعانات عن هذه الجامعة الوليدة التى اضطرت إلى إغلاق أبوابها لبعض الوقت.

ومع اشتداد ساعد طائفة الرهبان الدومنيكان، بدأ هؤلاء الرهبان يتصدون بقوة وحزم لانتشار الهرطقة فى تولوز حتى قبل أن تنشأ محاكم التفتيش. وفى عام ١٢٣١ اعتلى واحد من غلاة الرهبان المنبر ليعلن أن تولوز مليئة بالمهرطقين الذين ينشرون ضلالهم، دون أن يعترض سبيلهم أحد. وضاق حاكم تولوز ذرعًا بالشكوى من هذا الراهب لما تتضمنه هذه الشكاوى من دعوة إلى القمع. واجتمع القناصلة فى قاعة المدينة وجاء رئيس الأساقفة پيير داليه لتوبيخ الراهب لقوله بوجود هرطقة فى المدينة. ورغم تفاهة هذه الحادثة فإنها تمثل مؤشرًا إلى التوتر الذى شاب علاقة السلطة المحلية فى تولوز بمحاكم التفتيش، ورغبة هذه المحليات فى الاحتفاظ باستقلالها عن الكنيسة. ولكن تولوز كما سوف نشاهد اضطرت فى النهاية إلى الخضوع لاستبداد الكنيسة.

لسحلها وإحراقها:

إخراج جثث الهراطقة

ويعتبر رولان كريمونلة المنتمى إلى طائفة الرهبان الدومنيكان الذى انتدبته جامعة تولوز الوليدة من جامعة باريس لتدريس اللاهوت فيها من أوائل الساخطين على اللغة القاذعة التى استخدمها قناصل تولوز فى هجومهم على الرهبان المتحمسين لتعقب المهرطقين. وذهب رولان كريمونلة إلى أنه اكتشف أن كاهنًا فى كنيسة سيرين يدعى چان پيير دونات مات مؤخرًا ودفن فى أرض الدير، ضل وهرطق وهو على فراش الموت. وبدون الرجوع إلى السلطات، وبدون إجراء أى تحقيق قانونى، قام الراهب رولان بالاجتماع ببعض الرهبان والقساوسة ونبشوا القبر وأخرجوا الجثة منه، وجروها فى الشوارع، ثم قاموا بحرقها أمام الملأ.

وبعد هذا بوقت قصير سمع هذا الراهب عن قسيس مرموق من أتباع الهرطقة الفالديسيانية يدعى جالفان. فقام رولان بإلقاء عظة هيج فيها خواطر الناس، وقاد طغمة من الرعاع إلى البيت الذى مات فيه هذا المهرطق ودمروه وساووه بالأرض. ثم تقدموا إلى المدافن التى دفنت فيها جثة المهرطق وأخرجوها من الأرض وجروها فى المدينة فى موكب حاشد حتى وصلوا بها إلى ميدان الإعدام، حيث حرقوها بكل وقار.

وقبل إنشاء محاكم التفتيش كانت محكمة الأسقفية هى التى تتخذ ما تراه من إجراءات ضد المهرطقين، وكذلك تكليف الذراع العلمانية أو السلطة المدنية بالتصرف، ولكن الراهب رولان قام بالاشتراك مع الرعاع فى حرق رفات ضحاياه دون الاحتكام إلى نصوص القانون. وساعدهم على أخذ القوانين فى أيديهم قيام بعض الأساقفة بشن غارات على المهرطقين خارج أسوار مدينة تولوز فى حين أنهم سمحوا للمهرطقين داخل المدينة بالتمتع بحماية القناصل لهم.

وبالنظر إلى أن عمليات قمع الهرطقة لم تكن قد اتخذت بعد شكلًا منظمًا، فقد شعر الإكليروس بالحاجة إلى تنظيم يضطلع بمهمة مطاردة المهرطقين وعقابهم. ولا شك أن تعيين محققين للتحقيق فى أمور الهرطقة عام ١٢٣٣ كان أول سابقة من نوعها، دون أن تثير الاهتمام أو تلفت النظر إليها. وقد كان پيير بون دى سانت جيل رئيس كهنة تولوز، وپيير سيلد، وجويلم أرنود، وأرنود كاثالا من أول الذين عينوا محققين فى محاكم التفتيش. وعندما نشأت محاكم

التفتيش فى ظل هذه الظروف لم يدر بخلد أحد أنها سوف ترتكب تلك الفظائع الرهيبة، وأنها سوف ترتكب فى المستقبل كل هذا الهول والرعب.

لم يعدم المهرطقون فى تولوز من يدافع عنهم. فعندما قام المحققان پيير وجويلم بإجراء تحقيق حول الهرطقة المتفشية فى المدينة وأشارا إلى وجود عدد كبير من المشتبه فى هرطقتهم، انبرى كبار رجال تولوز للدفاع عنهم، وعندما أدين مهرطق يدعى چين تيسير بتهمة الهرطقة، كاد المسئول الدينى أن يقود المتهم إلى المحرقة، ولكن الجمهور المتعاطف مع المهرطق تجمع وهدد المسئول الدينى بالويل والثبور وعظائم الأمور بصوت راعد هادر، الأمر الذى اضطر ممثل الكنيسة إلى الاكتفاء بإبعاده والزج به فى سجن الأسقفية، بينما هو يؤكد أن مسيحيته صحيحة وفوق مستوى الشبهات. وحدث هرج ومرج فى مدينة تولوز، وهدد الغوغاء بتدمير دير الدومنيكان هناك، ورجم رهبانه بالحجارة؛ لأن هؤلاء الرهبان ينكلون بالأبرياء. وأثناء سجنه تظاهر تيسير المتهم بالهرطقة بشدة مرضه ودنو الموت منه وطلب التناول والصلاة من أجله.. ولكن هذه العودة إلى حظيرة العقيدة الكاثوليكية سرعان ما انتهت بالردة إلى الهرطقة. فبعد أن أحضر مسئول مدينة لافور إلى تولوز عددًا من المهرطقين الذين تأكدت هرطقتهم وسلمهم إلى الأسقف، لم يجد تيسير غضاضة فى مخالطتهم والتأثر بهرطقتهم والسير على دربهم لدرجة أنه قرر الانضمام إليهم عندما قام المحققون باستدعائهم للتحقيق معهم. ودعا الأسقف القضاة وعددًا كبيرًا من المواطنين لحضور التحقيق مع المسجونين، ومن بينهم تيسير، وانتهى التحقيق بإدانتهم جميعًا. وركب تيسير رأسه ورفض التراجع عن هرطقته، ولم يعترض أى منهم على إحراقه حيًّا. والجدير بالملاحظة هنا أن المحققين فى بادئ الأمر كانوا يخضعون لسلطة الأسقف. غير أن المحققين خارج تولوز أجروا تحقيقاتهم فى استقلال تام عن الأساقفة. ففى مدينة كاهور مثلًا تصرفوا بدون الرجوع إلى أسقف كوبرسى أو استشارته؛ حيث إنهم فى عام ١٢٣٤ أدانوا عددًا من الموتى وأخرجوا جثثهم من القبور وحرقوها.

وحين تم فى تولوز إعلان قرار تنصيب دومنيك قديسًا فى الكنيسة الكاثوليكية، أقام الأسقف ريموند قداسًا وقورًا فى دير الدومنيكان، وبينما كان هذا الأسقف يغادر الكنيسة لتناول طعام الغداء فى مطعم الدير، أرسل إليه دومنيك من يبلغه عن وجود مهرطقين فى بيت يقع فى شارع قريب. وهرع الأسقف بصحبته معاونوه إلى هناك، فاتضح لهم أن صاحب البيت هو بيافين بورسييه مبعوث هراطقة تولوز، حيث كانت حماته راقدة تحتضر بسبب الحمى التى أصابتها. وكانت هذه الزيارة مباغتة لدرجة أن المرأة المحتضرة لم تشعر بدخول الأسقف فى

حجرتها، ثم ظنت المرأة أن الأسقف القادم زميل لها فى الهرطقة فأسرت له بمعتقداتها المهرطقة. عندئذ كشف الأسقف عن هويته، وطلب منها نبذ هرطقتها، ولكنها أبت، فاضطر إلى إدانة هرطقتها، وأمر بحملها على سريرها وإضرام النار فيها فى مكان الإعدام. وألقى القبض على بورسييه وبرنارد ألدربك اللذين وشيا بالكثير من أصدقائهما. ولما فرغ الأسقف ريموند من أمر المهرطقين، قفل راجعًا مع أعوانه إلى المطعم لتناول الطعام الذى تركوه، بعد أن شكروا الله وشكروا القديس دومنيك على حسن صنيعه!.

ومع اشتداد مطاردة المهرطقين تزايدت مقاومتهم وتزايدت ضراوة الشعب الذى يدافع عنهم؛ ففى عام ١٢٣٣ أرسلت الكنيسة اثنين من الرهبان الدومنيكان إلى مدينة كورديس للبحث عن المهرطقين. ولكن المواطنين الغاضبين انقضوا عليهما وقاموا بذبحهما. وفى مدينة ألبى، ثار الشعب فى ١٤ يونيه ١٢٣٤ عندما رأى إحراق اثنين من المهرطقين. وعقابًا له على ثورته أمر أرنود المسئول الكنسى بإخراج عظام امرأة مهرطقة تدعى «تسييرها» من قبرها لإحراقها، ولكن المسئول الكنسى لم تطاوعه نفسه على تنفيذ هذا الأمر، فقام أرنود على الفور بمغادرة اجتماع السنودس الذى يحضره، واتجه إلى الجبانة وأمسك بالمعول، وانهال به على القبر، ثم أمر موظفيه بإكمال ما بدأه، ثم عاد إلى السنودس لمواصلة اجتماعه. غير أنه رأى موظفيه يعودون إليه ليبلغوه أن حشدًا من الغوغاء طردوهم من الجبانة. وعندما عاد أرنود إلى الجبانة وجد حشدًا من الناس يحتلونها فأحاطوا به وتكاثروا عليه وأوسعوه ضربًا ولكمًا فى وجهه وجنبيه وهم يصيحون: «اقتلوه، فليس له الحق فى أن يحيا» وحاول بعض المتذمرين جره خارج الجبانة لذبحه، فى حين اقترح البعض إلقاءه فى نهر كارن. ولكن بعض الناس أنقذوه وأعادوه إلى اجتماع السنودس، حيث تبعه جمع من الناس وهم يهتفون بموته، وبدا أن جميع سكان ألبى توحدوا وأنهم يؤازرون المهرطقين، ويناصبون أرنود العداء، الأمر الذى اضطره إلى إلغاء الحظر الذى كان قد فرضه على المدينة المهرطقة، ولكن خليفته الراهب فيرر تمكن من حبس الكثيرين وإحراق عدد آخر منهم.

كانت القلاقل أكثر تفاقمًا فى مدينة ناربون على الرغم من إرسال محققين مخصوصين لها. ففى مارس ١٢٣٤ تطوع الرئيس الدومنيكانى فرانسو فيربر من تلقاء نفسه بإجراء تحقيق مع المهرطقين، وزج فى السجن مواطنًا يدعى ريموند دارجان. ولكن تنظيمًا يعرف بأميستانس هب هبة رجل واحد لإطلاق سراحه. ولكن رئيس الأساقفة پيير أميل، وأميرى ڤايكونت ناربون

قاما بمحاولة إعادة القبض عليه، غير أنهما وجدا أن أعضاء هذا التنظيم يقومون بحراسة بيته. وما إن رأوهما حتى تابعوهما صائحين «اقتلوهما.. اقتلوهما» ونجحوا فى طرد المهاجمين اللذين جاءا لاقتحام البيت. وحدثت مناوشات بين أعضاء التنظيم وبين المهاجمين وألحقوا الأذى بكثير من القساوسة، الأمر الذى دعا رئيس الأساقفة إلى فرض الحظر الكنسى على التنظيم، ولكن التنظيم تمكن من اقتحام ممتلكاته وطرده من المدينة، عندئذ ناشد البابا جريجورى التاسع جايم ملك أراجون أن يتدخل للتصدى للمهرطقين، فى حين اشتكى قناصلة ناربون إلى قناصلة نيمس وطلبوا منهم الدعم والمؤازرة ضد محاكم التفتيش وإجراءاتها القمعية والتعسفية. وانتهى الأمر مؤقتا بعقد هدنة لم تدُم طويلًا؛ حيث إن رئيس القساوسة أثار المشاكل عندما حاول إجراء تحقيق جديد وإلقاء القبض على عدد من المارقين. وفى عام ١٢٣٥ ثار الشعب فى وجه الرهبان الدومنيكان، وأعملوا نهبًا وسلبًا فى الدير، ودمروا كل السجلات الخاصة بالإجراءات التى اتخذتها محاكم التفتيش ضد الهرطقة. والتجأ رئيس الأساقفة پيير إلى خطة خبيثة تتلخص فى فصل المدينة عن ضواحيها، وقصر عمل محاكم التفتيش على هذه الضواحى، الأمر الذى ساعده على الحصول على التأييد العسكرى من الحضر، فاضطرت ضواحى المدينة إلى الاحتماء بريموند كونت تولوز الذى عين اثنين من غلاة المدافعين عن الهرطقة، وهما أوليڤيه دى ترميس، وجونيود دى نيورت زعيمين لهذه الضواحى. واندلعت حرب أهلية ضروس بين الريف والحضر، استمرت حتى أبريل ١٢٣٧ لتنتهى بهدنة امتدت لعام كامل. وفى شهر أغسطس من هذا العام نفسه تمت دعوة كونت تولوز وعظيم كاركاسون للتحكيم بين الطرفين المتحاربين. وتم عقد معاهدة سلام فى مارس ١٢٣٨. والذى يدل على انتصار الكنيسة فى هذه الحالة على المهرطقين أنها استطاعت إجبارهم على التوبة لفترة عام فى الأراضى المقدسة ومحاربة المسلمين فى إسپانيا.

كان ريموند كونت تولوز كثير الشجار مع الكرادلة الذين اتهموه بحماية الهرطقة. ولهذا لجأت الكنيسة بصفة متكررة إلى فرض الحظر الكنسى عليه. ورغم كثرة شجاره مع الكنيسة فإنه كان يسعى إلى التصالح معها.. وفى معاهدة صلح عقدها عام ١٢٢٩ اشترطت عليه الكنيسة التوجه إلى الأراضى المقدسة فى فلسطين فى غضون سنتين ليشن حملة على الكفار هناك لمدة خمسة أعوام. ولكن ريموند حنث بوعده للكنيسة، فقد امتنع عن شن الحرب المشار إليها؛ لأنه رأى أن غيابه عن البلدة لفترة خمسة أعوام سوف يعرض حكمه للخطر. وفى عام ١٢٣٠ اتهمته الكنيسة بانتهاك شروط معاهدة السلام التى أبرمها. فاضطر إلى التعهد لها ببذل جهود أكبر للتصدى للهرطقة. وفى عام ١٢٣٢ أمره البابا جريجورى التاسع بأن ينشط فى مقاومتها؛ مما

اضطره إلى مصاحبة أسقف تولوز فى حملة ليلية لمباغتة المهرطقين الذين يحتمون بالجبال، حيث تمكن من القبض على تسعة عشر من غلاة المهرطقين والمهرطقات، يتزعمهم القائد باجان سيد بيسيد، ثم أحرقوهم جميعًا.

ورغم ذلك لم تسامحه الكنيسة لتراخيه فى محاربة الهرطقة؛ ولهذا دعا المفوض الباباوى أسقف تورناى كرادلة لانجو إلى عقد اجتماع يرمى إلى تقديم شكوى للملك لويس ضد أسقف تولوز لتقاعسه عن تنفيذ الاتفاق الخاص بقمع الهراطقة، الأمر الذى أجبر كونت تولوز إلى استنان قوانين صارمة للحد من انتشار الهرطقة فى فبراير ١٢٣٤. ورغم أن البابا جريجورى التاسع أصدر أوامره إلى أساقفته وكرادلته بالتوقف عن فرض الحظر المتكرر على هذا الكونت، فإنهم فرضوا الحظر الكنسى عليه مرتين فى غضون عام واحد. وحين أصدر هذا البابا أمرًا جديدًا باستئصال الهرطقة فى تولوز، تظاهر الكونت بالموافقة وساير الكرسى الباباوى طمعًا فى استعادة ماركيزية پروڤنس، يؤيده فى ذلك لويس ملك فرنسا الذى تزوج أخوه ألفونس من وريثة ريموند كونت تولوز الذى يبدو أنه استطاع أن يتصالح مع البابا جريجورى تصالحًا كاملًا، فقد استقبله هذا البابا فى المقر الباباوى، كما أسند إليه مهمة قيادة الجيش الباباوى لإخضاع أهل روما المتمردين عليه والذين طردوا رئيس الكنيسة من مدينتهم. ورغم أن ريموند تولوز لم يفلح فى إعادة البابا المطرود إلى كرسيه الباباوى، فقد اعتبره البابا صديقًا له.

وعند عودته إلى بلاده، وجد ريموند كونت تولوز أن الأمور تتجه نحو التفاقم والتأزم. ففى عيد القيامة فى عام ١٢٣٥، وعدت الكنيسة المهرطقين الذين يتوبون عن هرطقتهم بمحض إرادتهم بالعفو عنهم، الأمر الذى شجعهم على أن يتوافدوا وحدانًا وزرافات إلى الرهبان الدومنيكان لإعلان توبتهم. وبسبب كثرتهم لم تتمكن طائفة الرهبان الدومنيكان من استتابة المهرطقين الذين أعلنوا تخليهم عن غيهم وضلالهم. فطلبوا من منافسيهم الرهبان الفرنسيسكان وغيرهم من قساوسة المدينة سرعة الحضور لاستتابة الجموع الغفيرة. وشجعت هذه التوبة الجماعية الطواعية رئيس الكهنة بون دى سانت جيل أن يلقى القبض على المهرطقين الذين رفضوا الإعلان عن توبتهم بمحض اختيارهم، ومن بينهم المهرطق أرنود دومينيل الذى دفعته رغبته فى النجاة بجلده إلى تسليم أحد عشر مهرطقًا من معارفه إلى محاكم التفتيش، غير أن أربعة من هؤلاء المهرطقين استطاعوا الهرب بمساعدة جيرانهم من الفلاحين. ولكن

بعض الهراطقة تمكنوا من الإجهاز على هذا المهرطق الغادر من أجل الانتقام لزملائهم، بل إنهم استخدموا القوة لإطلاق سراح مهرطق يدعى پيير جويلم ديلورت أثناء اقتياد رئيس دير سانت ترنين له للزج به فى السجن. وتناثرت أجساد المهرطقين الذين أحرقتهم الكنيسة فى الشوارع لدرجة أفزعت سكان مقاطعة تولوز، فالتمسوا من حاكمهم أن يتدخل لوضع حد لهذه الوحشية. وبالفعل حاول كونت تولوز أن يشفع لدى محاكم التفتيش أن تخفف من وطأة تنكيلها، غير أنها لم تكترث بشفاعته، فاضطر إلى الشكوى إلى المفوض الباباوى فى پيير سيك باعتباره مسئولًا عن المجازر التى ترتكبها محاكم التفتيش. وطلب كونت تولوز منه أن يأمر المحقق سيلد بقصر نشاطه على منطقة كوبرسى. فتم نقله إلى كاهور التى جابها طولًا وعرضًا وهو يرغم جموعًا غفيرة على التوبة والاعتراف بذنوبهم.

ولكن استبعاد المحقق سيلد إلى كاهور أشعل غضب زميله جويلم أرنود الذى استدعى للمحاكمة بتهمة الهرطقة اثنى عشر زعيمًا فى تولوز من بينهم أحد القناصلة، ولكنهم رفضوا جميعًا المثول أمام المحكمة وهددوه باللجوء إلى العنف وإشعال نار الثورة. ولكن جويلم قابل هذا التحدى بتحدٍّ أكبر، الأمر الذى جعل حاكم تولوز يطلب منه مغادرة المدينة أو التخلى عن عمله. ولكن زملاءه الرهبان الدومنيكان أوعزوا إليه المضى فى تصفية المهرطقين والوقوف فى وجه كونت تولوز، غير أن القناصلة تضافروا ضد هذا الراهب العنيد وأخرجوه من المدينة بالقوة. ورغم انتقال هذا الراهب إلى مدينة كاركاسون فإنه أعطى أوامره لرئيس سانت أتيان وقساوسة الأبرشية بالاستمرار فى استدعاء وجهاء المدينة المطلوبين للمحاكمة. ولكن هؤلاء الوجهاء قاموا بحجز القساوسة فى قاعة البلدية ثم طردوهم من المدينة وهم عازمون على قتل أى قسيس يحاول تكرار اتهامهم بالهرطقة. وكذلك هددوا أى شخص يطيع أوامر محاكم التفتيش بالويل والثبور، ثم أصدر هؤلاء الوجهاء إعلانًا باسم كونت تولوز بحظر تعامل الأهالى مع الإكليروس، وعدم بيع أى شىء إلى رجال الكنيسة، بل إنهم حظروا على الفران أن يخبز أى خبز للأسقف الذى تعرض لهجوم الشعب عليه وعلى مساعديه، كما تعرض لسرقة جياده. غير أن حال الرهبان الدومنيكان كان أفضل من حال سواهم من رجال الإكليروس؛ حيث إنه كان لهم أصدقاء غافلوا الحراس الذين عينهم القناصلة المتمردون على الكنيسة لمحاصرة بيوتهم وقذفوا فوق الحائط للمحاصرين ضرورات الحياة مثل الخبز والجبن، رغم صدور الأوامر إلى الحراس بالقبض عليهم إذا فعلوا ذلك. وتتلخص مشكلة رجال الكنيسة المحاصرين الحقيقية فى نقص الماء الذى يجيئهم من نهر الجارون والذى سيطر عليه المارقون على الكنيسة سيطرة

كاملة. ورغم الأخطار المحدقة بهم ظل رجال الكنيسة المحاصرون يكابدون كل هذا العناء، وهم يتهللون لإيمانهم بقدسية قضيتهم. ولكن هذا لم يفت فى عضد الراهب جويلم، فأرسل من كاركاسون أمرًا باستدعاء المهرطقين للمثول أمامه بصحبة شاهدين على هرطقتهم. ودق رئيس الدير الأجراس لدعوة الرهبان إلى الاجتماع وخاطبهم قائلًا: «أيها الإخوة، اخرجوا وتهللوا؛ لأنه يتحتم علىَّ أن أرسل أربعة منكم إلى الاستشهاد... بناء على أوامر أخينا المحقق جويلم، رغم أن إطاعة هذه الأوامر معناها التعرض للذبح على الفور، كما هدد القناصلة بذلك. فليتقدم للاضطلاع بهذه المهمة كل من يسعى إلى الموت من أجل المسيح». وأبدى جميع الرهبان المجتمعين رغبتهم فى الاضطلاع بهذه المهمة، فوقع اختيار رئيس الدير على أربعة منهم، هم ريموند دى فوارا، وچين دى سانت ميشيل، وجوى دى ناڤار، وجويلم بليسون. وبلغت جسارة هؤلاء المتطوعين للاستشهاد حدًّا جعلهم يقتحمون مضاجع المتهمين فى بيوتهم. وفى أحدها تصدى للرهبان أبناء واحد من المهرطقين فاستلوا خناجرهم، ولكن بعض الحاضرين حالوا دون الاعتداء عليه.

كان هؤلاء الرهبان على أتم استعداد للشهادة فى سبيل القضاء على الهرطقة، الأمر الذى جعل من الصعب على القناصلة التعامل معهم. وفى النهاية قرر القناصلة طردهم من الدير. وفى اليوم التالى الموافق الخامس أو السادس من نوفمبر عام ١٢٣٥، اجتمع الرهبان بعد القداس لتناول طعامهم، حيث فوجئوا بمقدم القناصلة على رأس حشد كبير يهددونهم بتحطيم باب الدير، عندئذ سار الرهبان فى موكب إلى الكنيسة المجاورة، وما إن جلسوا على المقاعد حتى اقتحمها القناصلة وأمروهم بالخروج. غير أن الرهبان رفضوا الانصياع فقام القناصلة باقتيادهم خارج الكنيسة عنوة وقسرًا. وعندما ارتمى راهبان على الأرض قام القناصلة بتوثيق أيديهما وأرجلهما وحملوهما خارج الكنيسة. وبعد اقتيادهما إلى الشارع اصطف الرهبان فى موكب اتجه نحو مزرعة تابعة لكنيسة أرتين وقد ارتفعت عقائرهم بالابتهال والصلاة. وأمر القناصلة الحراس بعدم تزويدهم بأى شىء. وفى اليوم التالى قام رئيس الدير بتوزيعهم على عدد من أديرة المنطقة.

وبطبيعة الحال رفضت الكنيسة هذا الاعتداء الصارخ على حرمتها، وحمَّلت ريموند كونت تولوز مسئولية ما فعله القناصلة، وأصدرت مرسومًا بفرض الحظر الكنسى عليه، وأرسلت هذا المرسوم إلى طائفة الرهبان الفرنسيسكان فى تولوز لإعلانه وتنفيذه. ولكن هراطقة مدينة

تولوز المتمردة على سلطان الكنيسة بادرت بطرد هؤلاء الرهبان الفرنسيسكان؛ وبذلك خلت تولوز تقريبًا من جميع رجال الدين، وأصدرت الكنيسة حظرًا آخر على كونت تولوز. وبادر رئيس الدير موت دى سانت بالتوجه إلى إيطاليا ليشكو إلى البابا من اضطهاد المهرطقين لرجال الدين. واستشاط البابا جريجورى غضبًا، فأغلظ القول لكونت تولوز فى رسالة بعثها إليه فى ٢٨ أبريل ١٢٣٦ مذكرًا إياه بالوعد الذى قطعه على نفسه بشن حرب صليبية لتحرير بيت المقدس، وأنه حنث بهذا الوعد. واتهمته الكنيسة أيضًا بحماية المهرطقين وتوفير ملاذ آمن لهم، الأمر الذى ساعد على اشتداد ساعدهم وعلى تفشى الهرطقة فى تولوز. وأمرته الكنيسة أن يضع حدًّا لهذه المهزلة، ويتوجه على جناح السرعة إلى الأراضى المقدسة على رأس حملة صليبية.

وأيضًا أرسلت الكنيسة إلى الحاكم فردريك الثانى أمرًا بمنعه من التعامل مع مرءوسه ريموند، لأنه مهرطق أو فى حكم المهرطق على أقل تقدير. وكذلك ناشدت الكنيسة لويس ملك فرنسا أن يتدخل لوقف كونت تولوز عند حده، وشددت عليه أن يسرع فى إتمام زواج أخيه ألفونس من چين ابنة ريموند، الذى لم يجد مناصًا من الرضوخ إلى الكنيسة والمثول أمام المحققين فى محاكم التفتيش فى كاركاسون، والاجتماع بالأساقفة الذين انتزعوا منه وعدًا بإعادة كل الرهبان ورجال الكنيسة الذين طردهم القناصلة من تولوز. وبالفعل نفذ ريموند هذا الأمر وأعاد إلى تولوز كل الرهبان المطرودين بعد انقضاء عشرة شهور على طردهم، ومن بينهم الراهب جويلم بطبيعة الحال.

غير أن نشاط المحقق پيير سيلد اقتصر على كوبرسى. وبالنظر إلى أن الراهب العائد جويلم كان يحتاج إلى من يعاونه فى أعماله الدينية، فإن المفوض الباباوى رأى أنه من المصلحة تعيين معاون له من طائفة الرهبان الفرنسيسكان للتخفيف ـ حسب ظنه ـ من غلواء التطرف الدومنيكانى ولتهدئة ثائرة أهل تولوز على الكنيسة. ولكنه اتضح أن الراهب الدومنيكانى جويلم آنس إلى الراهب الفرنسيسكانى أتيين دى سانت ثيبرى، فاتفقا فى الرأى واتخذا المواقف الساعية إلى استئصال الهرطقة.

تصدى الراهب جويلم للهرطقة بلا كلل أو ملل. وحتى فى فترة نفيه من تولوز إلى كاركاسون انصرف إلى محاكمة السنيور دى نيورت وأدانه وأصدر الحكم عليه فى فبراير (أو مارس) ١٢٣٦. وفى باكورة عام ١٢٣٧ نرى الراهب جويلم ينشط فى تعقب المهرطقين فى كوبرسى، حيث تعاون مع المحقق پيير سيلد فى ملاحقتهم. وفى فترة غياب جويلم عن تولوز

جنح عدد من عتاة المهرطقين وأبرزهم إلى التوبة والعودة إلى أحضان الكنيسة مثل المهرطق المخضرم المرموق ريموند جرلوس، الذى ظل زعيمًا محبوبًا لإحدى الطوائف المهرطقة لأكثر من عشرين عامًا، ففى ٢ أبريل من العام المشار إليه سلم نفسه إلى دير الدومنيكان طالبًا من الكنيسة قبول توبته، وواعدًا إياها بتنفيذ كل طلباتها، وأثناء اعترافاته بذنبه أماط اللثام عن شبكة المهرطقين الكاثاريين الذين كان على علاقة بهم. وجاءت اعترافاته مفصلة ودقيقة لدرجة أن تدوينها على الورق استغرق عدة أيام. وباح هذا الزعيم التائب بأسماء علية القوم والوجهاء من المهرطقين. وبطبيعة الحال بثت اعترافاته الرعب والفزع فى المهرطقين الذين انخلعت قلوبهم خوفًا من أن تطولهم محاكم التفتيش.

كانت هذه الحادثة فرصة ذهبية هبطت على جويلم من السماء. فقد أصابت اعترافات المهرطق التائب زملاءه بالذهول، ولم يجرؤ أى منهم على إنكار الاعترافات التى وردت على لسان المهرطق التائب ريموند جرلوس. واضطر الكثيرون منهم إلى الفرار كما تراجع كثيرون عن هرطقتهم، وكشفوا عن وجود شبكات هرطقة جديدة. وهكذا اتسعت دائرة المتهمين وأعدت قوائم طويلة تضم أسماء أناس هرطقوا أثناء احتضارهم، الأمر الذى جعل محاكم التفتيش تخرج أعدادًا غفيرة من جثثهم من القبور وحرقها، ثم مصادرة أموال وممتلكات أصحابها. وتحت هذه الضربة الموجعة ترنحت حركة الهرطقة المتفشية فى تولوز، وسيق إلى المحرقة فرسان ونبلاء ووجهاء كثيرون من تولوز؛ مما أدى إلى انهيار تنظيمهم السرى.

وبذلك تكون محاكم التفتيش قد أحرزت نصرًا مبينًا على المهرطقين. وحتى تتمكن من إحكام قبضتها على المهرطقين، أقامت هذه المحاكم دوائر عديدة فى كل المدن تخضع لسيطرتها. ونجحت هذه السياسة القمعية فى تشتيت المهرطقين ودفعهم إلى الهروب من البلاد. وفى بلدة پروڤنس أظهر المحقق بون دى لاسبار نشاطًا ملحوظًا فى ملاحقة أعداء الكنيسة، فى حين ناشدت مدينة مونپلييه البابا جريجورى أن يتدخل لمنع تدفق المهرطقين الفارين إليها. فأمر هذا البابا مفوضه چين دين فبينا بالذهاب إلى هناك، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحيلولة دون تدفقهم إلى مونپلييه.

ويبدو أن ريموند كونت تولوز ضاق ذرعًا من كثرة أوامر الحظر التى فرضتها الكنيسة عليه، فامتنع عن الوفاء بوعده بالرحيل إلى الأراضى المقدسة، كما قام بالاستيلاء على مارسيليا الثائرة فى وجه حاكمها كونت پروڤنس الأمر الذى أثار غضب البابا جريجورى لما رآه فى ذلك من حماية للمهرطقين. وسعى كونت تولوز إلى شفاعة الملك لويس وزوجته الملكة لدى البابا

الغاضب، وشفعا لديه حتى وافق على إرجاء قيامه بحملته الصليبية لمدة عام آخر، كما أنه أصدر أمرًا يقضى بعدم تمكين الرهبان الدومنيكان من السيطرة على محاكم التفتيش، نظرًا لأنهم على حسب قوله يحملون لكونت تولوز المقت والكراهية.

ولكن المشاكل بدأت تتفجر من جديد فى مدينة تولوز، ففى ٢٤ يوليه ١٢٣٧ فرضت محاكم التفتيش حظرًا كنسيًّا على قناصلها لإحجامهم عن القبض على المهرطق ألامان دى رواء وبعض المهرطقين الآخرين وإحراقهم، وضاق ريموند بهذا التدخل فى شئونه فعقد العزم على وضع حد له. وتكللت مساعيه فى هذا الصدد بالنجاح. ففى ١٩ مايو ١٢٣٨ استطاع الحصول على أمر بإيقاف أعمال محاكم التفتيش لمدة ثلاثة أشهر. فضلًا عن أن البابا استمع باهتمام إلى مطالب مبعوثيه الذين استطاعوا إقناع الكرسى البابارى بالكتابة إلى أسقف تولوز يأمره باستمرار إيقاف أعمال محاكم التفتيش حتى يتمكن مفوضه الجديد كاردينال بالسترينا من فحص الشكاوى التى وصلته عن تجاوزات الرهبان الدومنيكان وتمحيص مدى إمكانية الاستجابة إلى طلب كونت ريموند بقصر النظر فى أمور الهرطقة على الأساقفة كما جرت العادة فى الماضى. وأيضًا تم تخفيض فترة الحملة الصليبية التى تعهد بشنها إلى ثلاثة أعوام شريطة أن يعطى لويس ملك فرنسا تأكيدات بالإبحار إلى الأراضى المقدسة فى العام التالى، وإصلاح أخطائه التى ارتكبها فى حق الكنيسة. ومقابل هذه التعهدات حصل ريموند على غفران الكنيسة لخطاياه، وعلى حل من أى حظر سبق فرضه عليه. والذى لا شك فيه أن المفوض البابارى نجح فكبح جماح محاكم التفتيش حتى عام ١٢٤١.

وعندما قبل البابا إسناد مهمة التحقيق إلى أساقفة تولوز بدلًا من محاكم التفتيش، تنفس المهرطقون الصعداء؛ حيث إن الأساقفة تقاعسوا فى أداء واجبهم، واهتموا بمتاع الدنيا وزخرفها أكثر من اهتمامهم بملاحقة المهرطقين، على عكس الرهبان الدومنيكان الذين نذروا أنفسهم للقضاء على الهرطقة. وبطبيعة الحال شجع هذا المهرطقين على التمادى فى هرطقتهم وأن يطلوا برءوسهم من جديد. وتاق المهرطقون التائبون إلى العودة إلى سابق هرطقتهم بعد نجاحهم فى استرداد ممتلكاتهم المصادرة. وتطلعت كل عائلات تولوز إلى الثأر من محاكم التفتيش وما أنزلته من عقاب قاسٍ ببعض أفرادها. كما أن كثيرًا من دعاة الهرطقة لاذوا بالجبال والكهوف والغابات يبشرون بالمروق. ونظرًا لكثرة المهرطقين وقلة السجون، لم يتمكن الكرادلة من تنفيذ الأحكام بالسجن فى كثير من الحالات.

وفى عام ١٢٤٠ قام «ترينساڤيل»ـ ابن ڤايكونت بيزييه (وابن عم الكونت ريموند) الذى نجح سيمون دى مونتفورت فى القضاء على والده ـ بإضرام الثورة على الكنيسة. وأحضر ترينساڤيل من كاتالونيا فى إسپانيا قوات أحسن أهل بيزييه استقبالها. وتمكنت هذه القوات من تطويق مدينة كاركاسون. وما إن استسلمت له ضواحى كاركاسون حتى قام هو وأتباعه بذبح ثلاثين رجلًا من رجال الكنيسة بدم بارد، رغم إعطائهم الأمان بالذهاب إلى ناربون. ولكن القوات الملكية بقيادة «چين دى بومنت» سرعان ما أخمدت هذا التمرد وقضت قضاء مبرمًا على جميع الأشراف المتمردين. ولكن هذه التجربة أوضحت بجلاء أن رجال الكهنوت العاديين مثل الأساقفة والكرادلة لا يصلحون للتصدى لانتشار الهراطقة بسبب انشغالهم بأمور الدنيا. والجدير بالذكر أن الهراطقة بلغوا حدًّا من العنف والضراوة والبأس والمنعة جعل الكاثاريين فى عام ١٢٤١ يعقدون اجتماعًا حاشدًا على ضفة نهر لارنيتا تحت رئاسة أسقف مدينة ألبى المهرطق «أيمرى دى كوليت». وأمام استشراء الهرطقة فى الجنوب الفرنسى اقتنعت الكنيسة والدولة على حد سواء بأن الاعتماد فى محاربة الهرطقة على الأساقفة العاديين بلا جدوى، وبأن تفعيل محاكم التفتيش ضرورة لا محيص عنها.

توفى البابا جريجورى التاسع مؤسس محاكم التفتيش فى ٢٢ أغسطس عام ١٢٤١. وأغلب الظن أنه قبل وفاته أطلق هذه المحاكم من عقالها بعد أن قيد حركتها لفترة من الزمن على نحو ما رأينا، ثم تولى الكرسى الباباوى من بعده سلستين الرابع الذى لم تدم فترة بابويته أكثر من تسعة عشر يومًا تبدأ فى ٢٠ سبتمبر عام ١٢٤١ وتنتهى فى ٨ أكتوبر من العام نفسه، وبوفاته ظل الكرسى الباباوى شاغرًا لحين انتخاب البابا إينوسنت الرابع فى ٢٨ يونيه ١٢٤٣. ومعنى هذا أن الكرسى الباباوى ظل خاليًا لما يقرب من عامين كاملين. واتبع ريموند كونت تولوز فى تلك الفترة سياسية رامية إلى استرضاء البابا جريجورى التاسع بسبب طمعه فى إلغاء الحظر الكنسى المفروض عليه، والذى تكرر أربع مرات، وطمعه أيضًا فى التساهل معه فى شن الحرب الصليبية التى وعد بالقيام بها لتحرير بيت المقدس من يد المسلمين الكفار، وفى يوم ١٨ أبريل ١٢٤١ وقع ريموند كونت تولوز معاهدة تحالف مع جايم الأول حاكم أراجون من أجل الدفاع عن الأراضى المقدسة والعقيدة الكاثوليكية ضد الهرطقة. وبسبب رغبته فى استرضاء الكنيسة لم يعارض ريموند فى عودة محاكم التفتيش بعد توقيفها لفترة وجيزة إلى سابق بأسها وعنفوانها. ولكن يبدو أنه تورط بشكل ما فى التمرد الذى ذكرنا أن ترينساڤيل اضطلع به، الأمر الذى

جعل لويس ملك فرنسا يستدعيه فى ١٤ مارس من العام نفسه، ويجبره على التعهد بالقضاء على المهرطقين المتمردين، وأن يسارع بالاستيلاء على قلعة مونتسيجور آخر معقل للهرطقة.

وتُلْقى حالة أشراف فينوبليد الذين انخرطوا فى تمرد ترينساڤيل المشار إليه الضوء على العلاقة التى ربطت بين الدين والسياسة فيما يتعلق بنشأة محاكم التفتيش وتطورها، وكذلك الصعوبات البالغة التى اصطدمت بها هذه المحاكم فى التصدى للمهرطقين المتشبثين بهرطقتهم اعتزازًا منهم بقوميتهم وروحهم الوطنية. ونذكر مصداقًا لارتباط الدين بالسياسة حالة ثلاثة إخوة من علية القوم هم «جويلم جويرود ـ Guillem Guiraud»، و«برنارد أوث ـ Bernard Othe»، و«جويرود برنارد ـ Guiraud Bernard» بالإضافة إلى أمهم «إسكلارموند ـ Esclar monde» حرصت محاكم التفتيش على إلقاء القبض عليهم بتهمة الهرطقة، ووصفتهم التحقيقات الشاملة التى أجرتها محاكم التفتيش برئاسة الكاردينال رومانو عام ١٢٢٩ بأنهم من قيادى الهرطقة البارزين. كما أن مجلس تولوز آنذاك أدان اثنين من هؤلاء الإخوة باعتبارهما عدوين لله، وهددهما بالطرد من الكنيسة إذا رفضا الاستسلام فى خلال خمسة عشر يومًا. وفى عام ١٢٣٣ قام هذان الأخوان بحرق ممتلكات پيير أمييل رئيس أساقفة ناربون، فضلًا عن اعتدائهما عليه وإصابته بجرح وهو فى طريقه إلى الكرسى الباباوى، الأمر الذى جعل البابا جريجورى التاسع يأمره بالاشتراك مع أسقف تولوز فى اتخاذ إجراء حاسم ضدهما. ثم قام الأسقف ريموند دى فوجا بالاشتراك مع مسئول الكنيسة فى تولوز بإجراء تحقيق معهما. ثم أخذت شهادة رئيس أساقفة ناربون المعتدى عليه پيير أمييل بالإضافة إلى شهادة مائة وسبعة أشخاص آخرين، شهدوا بهرطقة الإخوة الثلاثة وبأنهم وفروا الحماية فى قلعة دورن لنحو ثلاثين مهرطقًا من عتاة المهرطقين، وبأنهم نجحوا فى اغتيال أندريه شوليت مسئول كاركاسون الدينى، انتقامًا منه لأنه كان يسعى إلى جمع الأدلة التى تدينهم. وذكر بعض الشهود بأن برنارد أوث فى إحدى المناسبات أخرس قسيسًا أثناء وعظه فى الكنيسة واستبدل به واعظًا مهرطقًا.

ورغم هذا فإن هؤلاء الإخوة الثلاثة المهرطقين وجدوا من يدافع عنهم ويشهد لهم بصحيح الدين وصحة العقيدة. فقد شهد شاهد منهم بأن برنارد أوث كان غيورًا على دينه الكاثوليكى، وأنه أهلك وحده ألف مهرطق. وأيضًا شهد له قسيس آخر بأن أوث ساعد فى إلقاء القبض على المهرطقين. ورغم هذا الدفاع عنهم فإن محاكم التفتيش عند إعادتها اتخذت موقفًا مناهضًا لهم. وفى عام ١٢٣٥ قام المحقق جويلم أرنود فى فترة وجوده فى كاركاسون

وبمساعدة رئيس شمامستها باستدعاء الإخوة الثلاثة ومعهم أمهم للمثول أمام محكمة التفتيش. فاستجاب كل من الأخوين برنارد أوث وجويلم لهذا الاستدعاء ونفيا تورطهما فى أية هرطقة. ولكن المندوب الملكى ألقى القبض عليهما وأجبر جويلم على الاعتراف بهرطقته، فحكمت عليه محكمة التفتيش بالسجن المؤبد فى ٢ مارس ١٢٣٦، فى حين أصر برنارد أوث، على إنكاره. غير أن محكمة التفتيش لم تكترث لإنكاره وأصدرت حكمها عليه فى ١٣ فبراير ١٢٣٦ وأجريت الاستعدادات لحرقه.

وأيضًا تمت فى ٢ مارس ١٢٣٦ إدانة جويرود وأمه إسكلارموند لامتناعها عن المثول أمام المحكمة. ومن ناحيته أخذ جويرود يحصن نفسه وقلاعه تحصينًا عظيمًا؛ الأمر الذى أفزع الفرنسيين الذين مارسوا ضغطهم الشديد على المندوب الملكى كى يطلق سراح الإخوة الثلاثة، فاستجاب المندوب الملكى لهم. ولم يتمكن المحققون فى محاكم التفتيش من التحقيق معهم واكتفوا بإدانة كل العائلة على الورق فقط. ومعنى ذلك أن منعة هذه العائلة المهرطقة السياسية كانت السبب فى عجز محاكم التفتيش عن إصدار أية أحكام عليها. ولكن هروب هذه العائلة المنيعة بجلدها من ملاحقة محاكم التفتيش كان الاستثناء وليس القاعدة. وكذلك بعد مرور عامين فشلت جهود المحققين فى إرغام كونت تولوز على تنفيذ أحكامها المتعلقة بمصادرة ممتلكات عدد من النبلاء.

غير أن الفشل الذى منيت به ثورة ترينساڤيل قوى من ساعد محاكم التفتيش، وجعل الأعيان المهرطقين يسعون إلى التصالح معها بدلًا من تحديها. وأجبر برنارد أوث على المثول أمام محاكم التفتيش كما أن المهرطق جويلم دى نيورت أعلن رضوخه واستسلامه وتخلى عن قلاعه للملك لويس كشرط لتصالح عائلته مع الكنيسة. وعقد الملك مع هذه العائلة اتفاقية صلح فى يناير ١٢٤١، واشترط على الإخوة الثلاثة أن يعيشوا خارج مدينة فينوليد التى يتحصنون فيها. ومن الواضح هنا أن الملك الفرنسى تحالف مع الكرسى الباباوى لتطهير جنوب فرنسا من المهرطقين لأسباب اقتصادية بقدر ما هى دينية.

وكما قلنا كان لإخفاق ثورة ترينساڤيل أثر عظيم فى انحسار الحركات المهرطقة بشكل واضح، وتعاظم نفوذ محاكم التفتيش. وقد حفظت لنا الوثائق سجلًا بالأحكام التى أصدرها المحقق پيير سيلد على المهرطقين فى غضون بضعة أشهر بين عامى ١٢٤١ و١٢٤٢. وكما سبق أن ذكرنا جرت العادة عند زيارة محققى محاكم التفتيش لأية مدينة أن يعلنوا عن فترة سماح

لإعطاء فرصة للمهرطقين للإعراب عن توبتهم باختيارهم ومحض إرادتهم تفاديًا لاستعمال أساليب القسر معهم، مثل السجن ومصادرة الأملاك والحرق على الخشبة (راجع كتاب «محاكم التفتيش» دار الهلال ٢٠٠١). وفيما يلى جدول يبين الأحكام التى أصدرها المحقق پيير سيلد وكذلك أماكن إصدارها فى الفترة المذكورة.

اسم المكان	عدد الأحكام	تاريخها
جوردون	٢١٩	عيد ميلاد السيد المسيح فى ١٢٤١
مونتكويك	٨٤	عيد الصوم الكبير فى ١٢٤٢
سوفيتير	٥	
بيلكاير	٧	
مونتوبان	٢٥٤	أسبوع قبل عيد الصعود (٢١ ـ ٢٨ مايو ١٢٤٢)
مويساك	٩٩	أسبوع الصعود (٢٨ مايو ـ ٥ يونيه ١٢٤٢)
مونتبيزات	٢٢	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
مونتوت	٢٨	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
كاستلنو	١١	عيد الصوم الكبير ١٢٤٢
المجموع	٧٢٩	

وبين مجموع التائبين صدرت الأوامر إلى ٤٢٧ منهم بالحج إلى مزار كومبو ستيلا فى الشمال الغربى من إسپانيا، وهو مزار ناءٍ يقع على بعد أكثر من ٤٠٠ ميل فى المسالك الجبلية الوعرة. وكذلك صدر الأمر إلى ١٠٨ تائبين بالحج إلى كانتربرى بإنجلترا. كما أمرت محاكم التفتيش تائبين فقط بزيارة روما، واشترك ٧٩ منهم فى الحروب الصليبية لفترات تتفاوت من عام إلى ثمانية أعوام. وليس أدل على العجلة التى تم بها إصدار الأحكام من أن تسجيل اعترافات المهرطقين التائبين فى مدينة جوردون البالغ عددهم ٢١٩ شخصًا وإصدار الأحكام ضدهم لم يستغرق سوى أربعة أسابيع. بل إن الحكم على مهرطقى مونتوبان البالغ عددهم ٢٥٤ شخصًا لم يستغرق أكثر من أسبوع واحد قبل عيد الصعود، أى بمعدل ٤٢ تائبًا كل يوم.

وبسبب كثرة أعداد المهرطقين فى كل من جوردون ومونتكويك، لم يجد المؤمنون الكاثوليك غضاضة فى الاختلاط بهم، الأمر الذى عرضهم بطبيعة الحال للمخاطر والمهالك. وقد كان أحد القساوسة تربطه علاقة وطيدة ببعض المهرطقين يلتقى بهم فى كرمتهم ويطالع كتبهم ويأكل فاكهة الكمثرى معهم؛ مما أثار حفيظة محاكم التفتيش فمنعته من مزاولة عمله الكهنوتى، وأرسلته للتوبة والاستغفار إلى مزار كومبو ستيلا ثم إلى روما. وأيضًا رأى أحد المواطنين، ويدعى سوفيتير، ثلاثة هراطقة يدخلون منزل رجل مريض، ونما إلى سمع سوفيتير أنهم أغروه بالهرطقة، الأمر الذى كان كافيًا لاستتابته. فضلًا عن أن شخصًا اسمه بيلكافر نقل رسالة مهرطق إلى مهرطق آخر فاستتابته محاكم التفتيش، وأرغمته على الحج وزيارة الأماكن المقدسة فى كل من بوى وسانت جيليس وكومبو ستيلا. وكذلك استتيب طبيب فى مونتوبان لأنه عالج ذراع رجل مهرطق بأن ضمدها. وكذلك تمت استتابة بعض المراكبية؛ لأنهم قاموا بنقل بعض المهرطقين فى قواربهم رغم جهلهم بهرطقتهم. وعوقبت امرأة؛ لأنها شوهدت وهى تأكل وتشرب مع امرأة أخرى مهرطقة. وكذلك عوقبت امرأة؛ لأنها استشارت مهرطقًا من طائفة الوالدنسيانيين بشأن علاج ابنها المريض. وعوقب رجل لمجرد رؤيته مهرطقين مرتين أو ثلاث مرات. ورغم توبته وتصالحه مع الدير بتقديم بعض الهدايا له، فقد أرسلته محاكم التفتيش إلى الحج فى كل من كومبو ستلا وكانتربرى، بالإضافة إلى إرغامه على لبس صليب أصفر لمدة عام. وأيضًا أرسل رجل آخر ليحج فى كومبو ستيلا لأنه تصادف أنه ركب فى قارب يقل عددًا من المهرطقين.

وهكذا تغيرت الأحوال من النقيض إلى النقيض، فبعد أن رأينا الكاثوليك فى منطقة لانجويدوك يخالطون المهرطقين الوالدنسيانيين والكاثاريين فى الحياة اليومية، نجد أن محاكم التفتيش بدأت تكشر عن أنيابها وتهدد الكاثوليك بالويل والثبور إذا لم يقاطعوا هؤلاء المهرطقين مقاطعة كاملة، الأمر الذى بث الرعب والفزع فى نفوس الأهالى وخلع قلوبهم لمجرد سماعهم عن وصول محققين من محاكم التفتيش. وليس أدل على ضخامة أعداد ضحايا محاكم التفتيش من أن مجلس ناربون التمس من المحققين تأجيل تنفيذ أحكام السجن الصادرة ضد المهرطقين والمشتبه فى هرطقتهم؛ لأن أعدادًا غفيرة منهم قررت التوبة بعد فوات مدة السماح، كما أنه استحال على السلطة المدنية توفير المال اللازم لبناء سجون تكفى لإيواء كل هذا الحشد الغفير من المهرطقين.

وقد ظلت مونتسيجور لعدة سنوات الملاذ الآمن الذى يلجأ إليه المهرطقون الكاثاريون. ورغم تدمير هذا الملاذ الآمن، فقد أعاد ريموند دى ميريل بناءه كملاذ استمر أربعين عامًا، ودافع عنه ميريل بكل ما أوتى من عزم وقوة. وفى عام ١٢٣٢ استشعر الأساقفة المهرطقون فى كل من تنتو آجن، وجويلابرت دى كاستريس فى تولوز وعدد من القساوسة هناك ضرورة توفير ملاذ حصين يلجأ إليه المهرطقون هربًا من الاضطهاد الواقع عليهم، فاتفقوا مع ريموند دى ميريل على أن يقوم بتوفير الحماية للمهرطقين الكاثاريين وما يحملون من كنوز. وبالفعل خصص هذا الرجل قلعته الواقعة فى منطقة ميرابو كملجأ لهم يحميهم من مطاردة الفرنسيين. وحين شعر المهرطقون بوطأة محاكم التفتيش عليهم لاذوا بهذه القلعة. حتى ريموند دى ميريل نفسه لاذ بها عند هروبه مع زوجته كوربا من تولوز عام ١٢٣٧. ومن المعروف أن ابنته إسكلارموند استمسكت بهرطقتها، وفضلت أن تموت حرقًا على الخشبة على خيانة مبادئها المهرطقة. ولا شك أن هذه المقاومة العنيفة من جانب المهرطقين ضد محاكم التفتيش هددت استقرار الكنيسة والدولة.

المهرطقون يذبحون المحققين

وفى ليلة عيد الصعود عام ١٢٤٢ عندما كان پيير سيلد المحقق يختتم أعماله فى هدوء فى مونتوبان أصيب بالفزع من أفيجنونيت، وهى بلدة صغيرة تبعد نحو اثنى عشر فرسخًا عن تولوز، بسبب الأفعال الفظيعة التى اقترفها المحقق الجهم الصارم جويلم أرنود والمحقق المهذب الدمث إيتينان دى سانت ثيبرى. وهى أعمال فظيعة شبيهة بالفظائع التى سبق للمحقق پيير سيلد أن ارتكبها. وتدل الأحكام التى أصدرها هذان المحققان على قيامهما فى نوفمبر عام ١٢٤١ بتطهير كل من مدينتى لافور وسانت پول دى كوجو من المهرطقين، وأن حضورهما إلى أفيجنونيت كان فى ربيع عام ١٢٤٢. وبمجرد أن سمع ريموند دالفارو وأعوانه عن قدوم المحققين إلى بلدة أفيجنونيت حتى استعدوا للتصدى لهم وقطع دابرهم. وأرسل إلى المهرطقين المحتمين بقلعة مونتسيجور يطلب منهم العون والنجدة، فقام پيير روچر بإرسال عدد من الفرسان وحاشيتهم إليه على الفور. وتمركزت هذه القوة فى غابة قريبة من أفيجنونيت يقال لها جاياك للتزود بالطعام، وقد انضم إليها نحو ثلاثين رجلًا مسلحًا. وتدل السرعة التى استجاب بها هؤلاء المسلحون لطلب العون على عمق الكراهية التى حملها المهرطقون للمحققين ومحاكم التفتيش. وقد يكون من الغرابة أن نجد قسيسًا يستضيف هؤلاء المناوئين لمحاكم التفتيش ويحسن

وفادتهم فى قلعة يقال لها قلعة القديس فيلكس، وحضر المحققون وأتباعهم البالغ عددهم أحد عشر شخصًا، فرحب بهم حاكم المدينة فى قلعته، واستعدوا لافتتاح محكمتهم الرهيبة فى اليوم الثانى. وما إن هبط الظلام حتى تسلل لمراقبتهم عدد من مناوئيهم من المهرطقين فوجدوهم يحتسون الخمر، ثم عاد المتسللون لرصد حركاتهم فوجدوا أنهم بدءوا يخلدون في النوم. ويبدو أنهم شعروا بالخطر الذى يتهددهم؛ لأنهم ناموا جميعًا فى القاعة الكبرى بعد أن أقاموا المتاريس خلف الأبواب الموصدة. وعن طريق الغدر والخيانة فتح أحد أعوان المحققين باب القصر الذى ينامون فيه ليدلف إليه مهرطقو قلعة مونتسيجور بعد أن انضم إليهم دالفارو، وخمسة وعشرون رجلًا من بلدة أفيجنونيت، وقام المهاجمون بتحطيم باب القاعة واندفعوا نحو المحققين يسفكون دماءهم ويعملون فيهم ذبحًا وتقتيلًا. وكان دالفاور يزهو بأعماله الدموية وتهشيم جمجمة المحقق جويلم أرنود. ولم يكتف المهاجمون بذلك بل أعملوا فيهم نهبًا وسلبًا واقتسموا جيادهم وكتبهم وملابسهم. وما إن وصلت أخبار مذبحة المحققين إلى الكرسى الباباوى حتى سارع بجمع الكرادلة من أجل اعتبارهم شهداء السيد المسيح، وكان أول ما فعله البابا إينوسنت الرابع عند اعتلائه الكرسى الباباوى فى يونيه ١٢٤٣ أن أكد استشهاد هؤلاء المحققين الضحايا. غير أن تطويبهم واعتبارهم قديسين جاء متأخرًا فى عهد البابا بيوس التاسع.

كانت مجزرة أفيجنونيت التى ارتكبها المهرطقون المتمردون ضد المحققين خطأ فادحًا؛ لأنها بثت الرعب فى قلوب الناس حتى الذين لا يحملون الود لمحاكم التفتيش وأقنعتهم بضرورة استئصال الهرطقة. وأجرى الراهب فيرير المحقق فى محكمة تفتيش كاركاسون تحقيقًا لمعرفة ملابسات المجزرة، كما أن بعض المشتركين فيها أدلوا باعترافاتهم التفصيلية بعد سقوط ملاذ المهرطقين فى قلعة مونتسيجور عام ١٢٤٤. ولكن الجناة الحقيقيين تمكنوا من الفرار، واستسلم جانب من المتمردين فتمت ترقية واحد من أشد العصاة وهو ريموند دالفارو إلى وظيفة مسئول تولوز. أما زعيم المتمردين الآخر وهو جويلم دى ماسنيتس بويل فقد أقسم على الولاء للحاكم الفرنسى ألفونس شقيق لويس ملك فرنسا فى عام ١٢٤٩ بعد أن وافت المنية ريموند حاكم تولوز، ولا شك أن اشتراك جويلم دى ماسنتيس بويل فى التمرد على المحققين ينم عن اشمئزاز الكثيرين من قسوة محاكم التفتيش وجبروتها؛ فقد تمرد هذا الرجل عليها بعد أن كان من أشد الناس ولاء للكنيسة إبان فترة عمله عام ١٢٣٣ فى لافور؛ لأنه فى تلك الفترة نفذ الأوامر التى أصدرتها محاكم التفتيش إليه وقبض على عدد من المهرطقين ونقلهم من لافور إلى تولوز، حيث تم إحراقهم على الفور.

ومن سوء حظ الكونت ريموند وقعت مجزرة أفيجنونيت فى وقت كان يرنو فيه إلى استعادة نفوذ ومكانة عائلته الحاكمة ويطمع فى تحقيق استقلال تولوز، وخاصة لأن الكونت ريموند اشتهر بعدائه للمحققين الدومنيكان، وعارض نفوذهم وطلب إلى الكرسى الباباوى ألا يرسل أيًّا من المحققين الدومنيكان إلى أراضيه، مؤكدًا للبابا رغبته الجادة فى استئصال الهرطقة. وحتى يظهر الكونت ريموند جديته، طلب من الأساقفة أن يلعبوا دورًا نشطًا من أجل استئصالها، ووعد بتقديم الدعم لهم. ورحب ريموند كونت تولوز بأن يتولى الرهبان مهمة التحقيق مع المهرطقين بشرط أن يحتفظوا باستقلالهم عن التنظيمات الرهبانية التى ينتمون إليها. وقد هدد أحد معاونيه فى كلمة ألقاها فى كنيسة وساك بالقبض على أى شخص ينفذ العقوبات التى يفرضها عليه المحققون ومصادرة ممتلكاته؛ لأنه لم يخولهم سلطة المحاكمة. ولهذا كان من الطبيعى أن تعتبره محاكم التفتيش شريكًا فى المجزرة التى حدثت.

كان كونت ريموند قد فقد مؤخرًا جانبًا من أراضيه، استولت عليه عائلة «كابيت ـ Capet». ومن أجل استرداد ما فقد، تحالف كونت ريموند مع ملوك إنجلترا وكاستيل وأراجون وغيرهم من الأمراء، ولكن ارتكاب مجزرة أفيجنونيت سببت انفضاض بعض الموالين له عنه، كما أنه بدا كما لو كان انتصار المهرطقين على محاكم التفتيش أمرًا لا محيص عنه. ولكن تدخل قوات لويس ملك فرنسا حسم الموضوع بشكل نهائى لصالح الكنيسة ومحاكم التفتيش ضد المهرطقين المتمردين، الأمر الذى جرد ريموند كونت تولوز من مساندة حلفائه الإنجليز والجاسكون. وعندما انتشر الطاعون وتسبب فى انسحاب الجيش الفرنسى، تحرك المقاتل المخضرم «إمبرت دى بيچو»؛ ليحل محل هذا الجيش فى الوقوف فى وجه كونت ريموند. وعندما شعر الكونت أن الأمور تجرى لغير صالحه، عرض الصلح مع الكنيسة قاطعًا على نفسه عهدًا باستئصال الهرطقة ومعاقبة مرتكبى مجزرة أفيجنونيت، ووافقت الكنيسة على الصلح بعد أن اشترط عليه ملك فرنسا أن يتعهد بأن يجعل كل مواطن من رعاياه فوق الخامسة عشرة يتصدى للمتمردين والخارجين على الكنيسة، كما توعد ريموند نفسه فى حالة عودة الهرطقة إلى تولوز بالتصدى لها، وهكذا رجحت كفة الكنيسة على كفة المهرطقين.

وبانتصار الموالين للكنيسة الكاثوليكية على المهرطقين، أخفقت محاولة الجنوب الفرنسى لاستعادة استقلاله، فضلًا عن أن محاكم التفتيش أكدت سطوتها. وبعد اعتلاء البابا إينوسنت الرابع سدة الكرسى الباباوى، سعى عدد من الرهبان الدومنيكان بدافع الرعب مما حدث

لزملائهم فى مجزرة أفيجنونيت إلى التنحى والتنصل عن الاضطلاع بمهمة التحقيق مع المهرطقين، ولكن البابا رفض رغبتهم فى التنحى، وأمرهم بمواصلة التحقيق مع المهرطقين حتى لو أدى ذلك إلى استشهادهم.

غير أن الضعف والتردد الذى أظهره بعض رجال الدين فى التصدى للهرطقة لم يمنع من وجود رجال دين نشطاء، وعلى أتم استعداد لتعريض أنفسهم لمخاطر مقاومة المهرطقين. وساعد على ذلك أن الرجل العادى أصابه الغثيان من جرَّاء المجازر البشعة التى ارتكبها المهرطقون فى أفيجنونيت، ومن جراء فشل التمرد الذى قام به ريموند. وقد دفع اشمئزاز عامة الناس من المجازر التى راح كثير من الرهبان ضحيتها إلى التمسك بالمعتقدات الراسخة ورفض المروق عليها.

وفى أكتوبر عام ١٢٤٣ قام دوراند أسقف مدينة ألبى بتكوين تنظيم يهدف إلى التصدى للهرطقة، ثم ما لبث أن نشأت تنظيمات أخرى مماثلة فى أماكن أخرى، وتولى القديس سيليا حماية التنظيم الذى أنشأه أسقف ألبى. وتعهد أعضاء هذا التنظيم بتوفير الحماية لزملائهم ومساعدة الأسقف فى تنفيذ الأحكام التى يصدرها ضد المهرطقين والمتواطئين معهم فى ألبى وفودوا، وتوفير الحماية والسلامة للمحققين فى محاكم التفتيش. ورصد هذا التنظيم مكافأة من الفضة لمن يلقى القبض على مهرطق ويسلمه إلى السلطات. ثم إن البابا الجديد إينوسنت الرابع برفضه إعفاء رجال الكنيسة من واجب التصدى للهرطقة كان فى واقع الأمر يحثهم على تقديم كل معونة ممكنة للمحققين حتى لا يتعرضوا لسخط البابا عليهم. فضلًا عن أن البابا وعد بإعطاء المنح والعطايا لكل من يقف بجانب المحققين ويساعدهم فى أعمالهم. وأيضًا أصدرت الكنيسة تعليماتها للرهبان الدومنيكان أن يبذلوا كل ما فى وسعهم للحيلولة دون عودة الهرطقة إلى الانتشار. كما أرسلت مفوضًا كنسيًّا جديدًا اسمه زوين إلى منطقة لانجويدوك، وذلك بعد أن شكا محققو محاكم التفتيش من أن أسلاف هؤلاء الرهبان أطلقوا سراح عدد غفير من المهرطقين من السجن بعد تبرئة ساحتهم، وأمر المفوض الكنسى الجديد زوين بملاحقة المهرطقين المفرج عنهم وإنزال العقاب الذى يستحقونه بهم.

وساعد على تضييق الخناق على المهرطقين أن ريموند حاكم تولوز تصالح مع الكرسى البابوى. وفى عام ١٢٤٣ قام ريموند بزيارة إيطاليا؛ حيث تقابل مع الأمير فردريك الثانى فى أبوليا والبابا إينوسنت الرابع فى روما بعد أن استمرت الكنيسة فى فرض الحظر عليه لمدة عشرة

أعوام. وأيضًا توسط لويس ملك فرنسا وبذل مساعيه الحميدة لدى الكرسى الباباوى كى يقبل التصالح مع الكونت ريموند. وبتولى إينوسنت الرابع كرسى الباباوية بعد نياحة البابا جريجورى التاسع أصبح الجو مهيئًا لتضمه الكنيسة إلى أحضانها. وفى ٢ ديسمبر ١٢٤٣ أحلته الكنيسة من أى حظر كانت قد فرضته عليه، كما أن الكنيسة غفرت له ذنوبه فى ١ يناير ١٢٤٤. وأبلغت لويس ملك فرنسا وكرادلة المملكة بهذا الحل وأذاعته فى جميع الكنائس. وفى ٧ يناير ١٢٤٤ صدرت الأوامر للمفوض الباباوى زوين بأن يحسن معاملته ويمتنع عن التحرش به. ولكن يجدر بالذكر أن هذا الحل من الذنوب كان حلًّا مؤقتًا، الأمر الذى مكن المحققين فيرير، وجويلم ريموند بعد مجزرة أفيجنونيت من اتهامه بالتواطؤ مع المهرطقين؛ مما جعله يشكو من هذا الاتهام للكرسى الباباوى فى أبريل ١٢٤٣. وفى ١٦ مايو ١٢٤٤ صدر مرسوم باباوى بإلغاء الحظر الكنسى المفروض على ريموند إلغاء كليًّا. بل إن الكرسى الباباوى أنعم عليه بعدد من الامتيازات تضمنها المرسوم الباباوى فى ١٨ مارس ١٢٤٤. ولعل أهمها ذلك الامتياز الصادر فى ١٢ مايو ١٢٤٥، والذى ينص على عدم خضوعه لأية سلطة دينية قد يعن لها فرض الحظر الكنسى عليه. وهكذا تصالح ريموند مع الكنيسة الرومانية وأصبحت علاقته بها سمنًا على عسل.

ولم يكن بالإمكان كسر شوكة المهرطقين ما دامت قلعة مونتسيجور فى أيديهم. ولهذا كان من الضرورى استيلاء أنصار الكنيسة على هذه القلعة حتى يمكن إخماد التمرد الذى نشب عام ١٢٤٢، والذى تزعمه رئيس أساقفة ناربون وأسقف ألبى ومسئول كاركاسون الدينى وعدد من النبلاء والأرستقراط. وبطبيعة الحال لم يقف المهرطقون مكتوفى الأيدى، فقد أرسل إليهم أعوان الكونت ريموند خبيرًا ماهرًا فى الشئون والمعدات العسكرية اسمه برتراند دى باكاليريا، كما أمدهم أنصار التمرد بالمال والذخيرة.

وفى ربيع عام ١٢٤٣ حوصرت القلعة فبذلت مقاومة عنيفة، ووقفت النساء بجانب أزواجهن المهرطقين يشددن أزرهم، كما أن الأسقف الكاثارى المارق برتراند مارتن حثهم على الاستماتة فى المقاومة واعدًا إياهم بالنعيم الأبدى. وليس أدل على التعاطف العام الذى حظى به المهرطقون المحاصرون من أن محاصريهم سمحوا لهم بإقامة خطوط اتصال مع أصدقائهم فى الخارج، وأسروا إليهم أحيانًا ببعض خطط الهجوم عليهم. حتى الكنز الذى احتفظ به المهرطقون فى حصن مونتسيجور أمكن تسريبه من القلعة المحاصرة نحو عيد الميلاد عام ١٢٤٣. وظلت

الاتصالات السرية جارية بين المهرطقين داخل الحصن وكونت ريموند خارجه واعدًا إياهم بالمساعدة العسكرية والإمدادات إذا أفلحوا فى الصمود حتى عيد القيامة عام ١٢٤٤، ولكن فترة الحصار امتدت نحو عام كامل، الأمر الذى فت فى عضد المهرطقين المحاصرين.

بشرى حرق المهرطقين.. أحياء أو أمواتا!

وفى ليلة أول مارس ١٢٤٤ قام بعض رعاة الجبل بإرشاد ضاربى الحصار على القلعة إلى المسالك والشعاب الجبلية المؤدية إلى الحصن. وهكذا سقط الحصن واستسلمت حامية المهرطقين بعد مفاوضات قصيرة. وقبل اللاجئون إلى القلعة الاستسلام وتسليم عتاة المهرطقين إلى الكنيسة مقابل الحفاظ على حياة الآخرين، وعند سفح الجبل أقام ضاربو الحصار حظيرة ملأوها بأكوام الخشب وطلبوا من عتاة المهرطقين نبذ هرطقتهم ولكنهم أبوا، فألقوا بهم فى النار التى التهمت أجسامهم. وهكذا تم إحراق ٢٠٥ مهرطقين دفعة واحدة. وأرسل أنصار الكنيسة إلى البابا يزفون إليه بشرى استسلام المهرطقين بعد نجاحهم فى سحق رأس التنين على حد قولهم.

أما المهرطقون الذين أبقاهم المحققون على قيد الحياة فقد خضعوا للاستجواب الدقيق، بهدف استخلاص المعلومات عن المهرطقين الدانين والقاصين والأموات والأحياء والصغار والكبار. وتم استجواب أحداث فى نحو العاشرة من العمر، كما تم تسجيل كل البيانات التى كشفت عنها الاستجوابات، لدرجة أنها شملت مهرطقين قدامى يرجع تاريخ هرطقتهم إلى أربعين أو ثلاثين سنة خلت، وينتمون إلى مناطق نائية مثل كاتالونيا فى إسپانيا. وأيضًا تم استجواب التجار الذين كانوا يمدون قلعة مونتسيجور بالأطعمة. ونبشت عظام المهرطقين من قبورهم. والجدير بالذكر أن المهرطق أرنود دى بريتوس الذى فر إلى لومباردى أُرغم عند القبض عليه على كشف أسماء من وفروا له المأوى وحضروا دروسه المهرطقة.

انكسرت شوكة المهرطقين الكاثاريين فى الجنوب الفرنسى، وصودرت ممتلكاتهم وانتقلت إلى حوزة الكنيسة وأولى الأمر. وقد نظم الشاعر إيزادن دى فيليمور فى تلك الفترة قصيدة جاء فيها أن المهرطق سيكارد دى فيجويراس عبر عن شكواه من خيانة أعز أصدقائه له. وليس فى مقدور أحد تقدير عدد المهرطقين الذين تمت استتابتهم وصدرت ضدهم أحكام بالسجن مدى الحياة وهم بالآلاف. ولكن من المؤكد أن أعدادهم كانت هائلة بدليل أن مجمع ناربون

طلب من المحققين إرجاء الحكم عليهم بالسجن، نظرًا لاستحالة بناء سجون تكفى لاستيعاب هذا العدد الضخم من المهرطقين ممن تابوا وسعوا إلى التصالح مع الكنيسة بعد نفاد مهلة التوبة التى حددها لهم البابا إينوسنت الرابع فى ديسمبر عام ١٢٤٣. ويكفى للمرء أن يتخيل ضخامة أعداد المهرطقين التائبين إذا عرف أن الآلاف منهم كشفوا فى توبتهم عن جميع معارفهم من المهرطقين، كما كشفوا عن أسماء المهرطقين من معارفهم ممن تحولوا إلى الهرطقة أثناء احتضارهم على فراش الموت. أى أن المهرطقين الأحياء اعترفوا على المهرطقين الأموات، الأمر الذى دفع محاكم التفتيش إلى نبش قبورهم واستخراج عظامهم وحرقها فى النار. واعتاد الناس رؤية أجساد الموتى المتحللة وهى تُسحل فى الشوارع، ومنظر المحارق المقامة لحرق أجداثهم. ورغم انتصار محاكم التفتيش على المهرطقين فإن هذا لم يمنع من اندلاع الأعمال الانتقامية التى ارتكبها نفر من المهرطقين اليائسين، الأمر الذى جعل السلطات الكنسية تحذر المحققين أحيانًا من زيارة أماكن الهرطقة التى تمثل خطرًا على حياتهم. وكان هذا هو السبب الذى حدا بالبابا إينوسنت الرابع عام ١٢٤٧ أن يخول المحققين سلطة استدعاء المهرطقين إليهم.

ومن ناحيتهم بذل المحققون فى محاكم تفتيش لانجويدوك نشاطًا هائلًا وكبيرًا فى ملاحقة المهرطقين. وكان أشد هؤلاء المحققين بأسًا هو «برنارد دى كو»، الذى يعتبر بمثابة المحرك أو الدينامو وراء تعقبهم فى تولوز، والجدير بالذكر أن زميله المحقق «چان دى سانت پيير» كان يشاركه حماسه المتأجج نفسه. وقد عمل الاثنان بهمة ونشاط بالغين فى ملاحقة المهرطقين بكل ما أوتيا من قوة وحزم. وتلقى الشذرات الوثائقية التى احتفظ لنا بها التاريخ الضوء على نشاطهما المحموم خلال الفترة من ١٢٤٥ حتى ١٢٤٦ زارا خلالها ما لا يقل عن ٦٠٠ موقع مهرطق، وغطيا ما يقرب من نصف إقليم لانجويدوك. وقد تم كثير من هذه التحقيقات فى المدن الصغرى. ففى مدينة أفيجنونيت بلغ عدد التحقيقات ٢٣٠ تحقيقًا، وفى ماس سانت بويل ٤٢٠ تحقيقًا، ويرجع الفضل فى هذا التوثيق إلى مولينيير فى إحصاء عدد التحقيقات التى سجلها، حيث إن العدد الصحيح لها يتراوح بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف تحقيق. ولا شك أن كثيرًا من هذه التحقيقات كان متعجلًا لا يراعى ضميرًا أو وازعًا كما يتضح من الأحكام التى أصدرها المحقق پيير سيلد ضد المهرطقين الماثلين أمامه. ورغم هذا الكم الهائل من التحقيقات نرى أن أساقفة لانجويدوك فى عام ١٢٤٥ يشكون من أن محاكم التفتيش عاملت المهرطقين هناك باللين والرأفة. وبالنظر إلى أن الكنيسة الرومانية آنذاك كانت تفتقر إلى المعايير الموحدة والمنسجمة فى تحقيقاتها مع المهرطقين، فقد أصدر البابا إينوسنت الرابع عام ١٢٤٥ أمرًا إلى محققى محاكم تفتيش

لانجويدوك بالتمهل والتريث عند إصدار الأحكام المغلظة، مثل السجن والحج إلى الأراضى المقدسة، ومصادرة الممتلكات، لحين يضع مجمع ليون وشيك الاجتماع قواعد عامة يلتزم بها جميع المحققين. وهى قواعد تمت بلورتها على كل حال فى مجمع بيزييه المنعقد عام ١٢٤٦.

قلنا إن ريموند كونت تولوز تصالح فى أخريات أيامه مع الكنيسة الكاثوليكية، وعضدها كثيرًا فى التصدى للهرطقة بعد أن كان يشجعها ويساندها. وحتى يثبت ولاءه للكنيسة الكاثوليكية أصدر أوامره بضرورة حضور رعاياه عظات الرهبان فى كل مدن المملكة وقراها. وفى عام ١٢٤٩ عندما كان يمكث فى بيرليج بالقرب من مدينة أچين، أمر بحرق ٨٠ كاثوليكيًّا بدم بارد اعترفوا فى حضرته بارتكاب بعض الأخطاء الدينية، مظهرًا بذلك قسوة توازى ـ إن لم تكن تفوق ـ قسوة محاكم التفتيش. وقد شكا من أن النبلاء المهرطقين يتسللون بكثرة إلى مملكته لاستعادة سابق قوتهم. وبوفاة الكونت ريموند فى ٢٧ سبتمبر ١٢٤٩ آلت أملاكه إلى ابنته وإلى زوجها الفرنسى ألفونس بواتييه شقيق لويس التاسع ملك فرنسا الذى شن حملة صليبية فاشلة على مصر.

وفى عام ١٢٥٥ سقط آخر معاقل الهرطقة فى الجنوب الفرنسى، فبعد سقوط قلعة مونتسيجور هربت فلول المهرطقين النبلاء المتبقية إلى الجبال للاحتماء بها، ولكن قوات محاكم التفتيش تمكنت من ملاحقتهم فى كل مكان، واستطاعت الاستيلاء على آخر معاقلهم وهى قلعة كويريبوس فى جبال البرينيز (البرانس)؛ حيث إن المسئول الدينى فى كاركاسون استطاع محاصرتها فى ربيع عام ١٢٥٥، ولكن المهرطقين دافعوا عن قلعتهم بشراسة. وفى ٥ مايو ١٢٥٥ ناشد المسئول الدينى عن كاركاسون الأساقفة المجتمعين فى مجمع بيزييه أن يمدوه بالمساعدة مثلما فعلوا من قبل وقت حصار قلعة مونتسيجور. ولكن الأساقفة استجابوا له بحذر، الأمر الذى حدا به إلى الشكوى من عدم تقديم أية مساعدة فعالة له. ولكنه شحذ همته حتى استطاع التغلب على فلول المهرطقين، الذين اضطروا إلى التشرذم والاختباء فى الكهوف والغابات والاحتماء بالنباتات الشائكة، فأمر باجتثاثها حتى يتمكن من الوصول إلى وكر المهرطقين.

باندحار الهرطقة أحكمت محاكم التفتيش قبضتها على النبلاء المهرطقين مهما علا قدرهم. وكان فى مقدمة هؤلاء النبلاء الكونت فوا المنتمى إلى عائلة واسعة الثراء عريقة المحتد تمتد أراضيها الفسيحة على جانبى البرينيز؛ مما منح هذه العائلة نوعًا من المنعة والاستقلال عن كونت ريموند. وكان عاهل هذه العائلة النبيلة المهرطقة الكونت روچر برنارد الثانى يتسم بالشجاعة والإقدام، وتحدى الكونت ريموند الذى تصدى له كى يخضعه لسلطاته. ومن

المعروف أن زوجة الكونت روچر برنارد الثانى وأخته انتمتا إلى طائفة الوالدنسيانيين المهرطقة. كما أن أخته الأخرى اعتنقت الهرطقة الكاثارية. وقد اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية الكونت روچر برنارد الثانى واحدًا من ألد أعدائها. وفى عام ١٢٢٩ استسلم برنارد الثانى للكونت ريموند قاطعًا على نفسه عهدًا بمحاربة الهرطقة. وفى عام ١٢٣٧ نصح هذا الرجل ڤايكونت كاستيلو فى أراجون أن يسمح لمحاكم التفتيش بدخول أراضيه؛ مما أدى إلى إدانة عدد غفير من المهرطقين. ورغم أن هذا الرجل تعرض لاتهام أسقف أوربيل له بالهرطقة، فإنه استطاع فى عام ١٢٤٠ أن يكسب رضاء الكنيسة عنه قبل وفاته عام ١٢٤١. وبعد وفاته ترك للكنيسة ثروة عريضة تضم ديرًا عتيقًا، هو دير السستريان فى بوليون، حيث لفظ أنفاسه الأخيرة وهو يرتدى زى الرهبان.

ورغم كل ما فعلته عائلة فوا لإثبات ولائها للكنيسة، فإن الكنيسة لم تسامحها على ماضيها المتساهل مع المهرطقين. فضلًا عن أن الكنيسة كانت تتطلع إلى إثبات مروقها طمعًا فى الاستيلاء على ثروتها الضخمة، ولهذا نرى بعد مرور ٢٢ سنة على وفاة روچر برنارد، أى فى عام ١٢٦٣، إحياءً للإجراءات القديمة التى كانت الكنيسة بصدد اتخاذها ضده، ثم أغفلتها بعد أن تصالح معها. واستعانت الكنيسة فى ذلك بأحد الخدم الأوفياء الباقين على قيد الحياة، وهو عجوز يدعى ريموند برنارد دى فلاسكان الذى لم يفارق روچر برنارد إبان فترة مرضه، وحضر الراهب بونس محقق محكمة تفتيش كاواسون إلى حيث يعيش الخادم الوفى فى مازيريس وحقق معه. وحين عجز هذا المحقق عن أن ينتزع من الخادم أى دليل على هرطقة سيده تحت ضغط التعذيب والاضطهاد، اعتبر شهادته غير مرضية وزج به فى غياهب السجن. واستمرت محكمة التفتيش فى تعذيبه لمدة ٣٢ يومًا قرر بعدها المحقق بونس إعادته إلى كاركاسون لكفاءة أداء محاكم التفتيش هناك. وبعد قضاء يوم من الراحة فى دير بوليون، سجل هذا الكاتب الوفى يوم ٢٦ نوفمبر ١٢٦٣ فى حضرة بعض الرهبان التحقيقات التى تعرض لها مؤكدًا أنه لم ير سيده الكونت يرتكب أى انتهاك للعقيدة الكاثوليكية، وأضاف أنه سوف يكون كاذبًا وخائنًا إذا هو سمح لنفسه بأن يقر بغير ذلك تحت وطأة التعذيب. ورغم كل ما تمتع روچر برنارد الثالث من حظوة لدى الكرسى الباباوى، فقد دأب محقق محكمة تفتيش فاربون آيتين دى جاين على مضايقته وتهديده أثناء مرضه العضال. وشكا روچر برنارد الثالث للكرسى الباباوى من كثرة مداهمات قوات محاكم التفتيش لأراضيه بزعم البحث عن المهرطقين لدرجة أن أراضيه تعرضت للخراب.ولم ينقذه من براثن محاكم التفتيش غير موته فى فبراير عام ١٢٦٥. وأسوة

بوالده روچر برنارد الثانى، رقد جسده المسجى فى ملابس رهبان دير السيستريان، وأخفق محقق محكمة تفتيش كاركاسون برتراند دى مكير مونت فى التدليل على مروقه وانحرافه عن صحيح العقيدة الكاثوليكية.

ونستدل مما تقدم أن أى شخص مهما علا قدره لم يكن فى مأمن من محاكم تفتيش لانجويدوك التى رأسها إيتين جاتين وبوتسى دى بوييه لعدة سنوات امتدت من عام ١٢٧٣ حتى عام ١٢٧٥ استطاعا خلالها بجدهما ونشاطهما الإيقاع بعدد هائل من المهرطقين. ورغم الانخفاض فى عدد المهرطقين الأحياء بسبب تعقب محاكم التفتيش لهم، فإن تهمة الهرطقة بأثر رجعى بعد الموت ظلت سارية، كما ظلت سارية عمليات نبش قبور الموتى المتهمين بالهرطقة، وشجع الكنيسة والأمراء على ملاحقة الضحايا بعد الموت إغراء مصادرة ممتلكاتهم والاستيلاء عليها.

وفى عام ١٢٧١ عاد حاكم الجنوب الفرنسى ألفونس شقيق ملك فرنسا لويس التاسع مع زوجته چين بعد الحملة الصليبية الفاشلة التى شنها شقيق الملك على تونس. وتوفى الأمير الفرنسى وزوجته دون ذرية، الأمر الذى أدى إلى اندثار حكم عائلة ريموند حاكم تولوز، وأيلولة ممتلكاتها إلى ملك فرنسا. وأدت سياسة استيلاء ملك فرنسا على أراضى وممتلكات عائلة ريموند إلى زيادة سلطة الدولة وانحسار سلطة الكنيسة. فعلى الرغم من ولاء ملك فرنسا لويس التاسع إلى الكنيسة، فإنه كان من الطبيعى أن يحرص على صيانة مصالحه الشخصية أكثر من حرصه على مصالح الكنيسة. ويتضح لنا هذا بجلاء من حالة حفيده فيليپ «الحسن» الذى تولى عرش فرنسا عام ١٢٨٦ وهو فى السابعة عشرة من عمره.

وقد وصل الأمر بأحد مستشارى لويس التاسع ملك فرنسا، ويدعى نوجاريت، إلى تحدى سلطة البابا بونيفاس الثامن تحديًا سافرًا، ويوجه إليه وهو الحبر الأعظم تهمة الهرطقة؛ مما أثلج صدور أهل تولوز، واعتبروه نوعًا من الانتقام لما كابدوه فيما مضى من سوء معاملة الكنيسة لهم. وبالمقارنة شعر أهل الجنوب الفرنسى أن خضوعهم لسلطة الدولة أرحم من خضوعهم لقسوة محاكم التفتيش وتعسفها، والجدير بالذكر أن شعب ألبى وكاركاسون جأر بالشكوى من قسوة المحققين «چين چالاند»، و«چين ڤيجوريه»، واستجمع هذا الشعب شجاعته فرفع شكواه إلى فيليپ هاردى عام ١٢٨٠. ويبدو أن التذمر الحقيقى ضد محاكم التفتيش لم يعد نابعًا من المهرطقين، بل أصبح يأتى من بعض الصالحين من رجال الدين والقضاة والحكام المدنيين المستائين من استيلاء الكنيسة والكرسى الباباوى على أموال المهرطقين وممتلكاتهم المصادرة.

وحين استحدثت محاكم التفتيش أسلوب تعذيب ضحاياها، زاد هلع الناس وسخطهم على هذه الممارسات البشعة. وأيضًا زاد من هلعهم أن أحدًا منهم لم يشعر بالأمان من ملاحقة محاكم التفتيش له ولعائلته حتى بعد مواراتهم الثرى، وهذا ما حدا بقناصلة كاركاسون وبعض رجال الدين البارزين فيها إلى تدبير مؤامرة فى عامى ١٢٨٣ و١٢٨٤ تهدف إلى تدمير جميع ملفات محاكم التفتيش وما تحتويه من اعترافات. ورغم اكتشاف أمر هذه المؤامرة، فإنها تدل بجلاء على الفجوة الكبيرة التى تفصل بين محاكم التفتيش والأهالى. وعبثًا حاول أهل كاركاسون فى عام ١٢٨٥ تقديم الشكاوى للمسئولين الدينيين والمدنيين، فقد تمكنت المحاكم بما لها فى سطوة وقدرة على التخويف وانتزاع الاعترافات أن تتغلب على هذه الشكاوى.

ورغم قدرة محاكم التفتيش على القضاء على الأرستقراط المهرطقين، فإن هذا لم يمنع من انتشار الهرطقة فى صفوف المستويات الأدنى، سواء كانت من الفلاحين أو الطبقة البورجوازية. وفى مقدمة المهرطقين برزت أسماء «ريموند ديبلوك»، و«ريموند جودايل»، اللذين أدانتهما محكمة تفتيش كاركاسون عام ١٢٧٨ إلى جانب المهرطق «جويلم پاجس». وأثبتت الأيام أن محقق محاكم التفتيش الجديد المعين مؤخرًا فى كاركاسون، واسمه نيكولاس دابرفيل، لا يقل فى قسوته عن سابقيه. وعندما جأر شعب كاركاسون بالشكوى من قسوته لدى مليك البلاد، تم الزج بمحرر الشكوى فى السجن. وفى ١٣ مايو ١٢٩١ أرسل فيليپ خطابًا إلى نائب حاكم كاركاسون يشرح له الأضرار التى ألحقتها محاكم التفتيش هناك بسبب ما استحدثته من أساليب التعذيب، مصدرًا أوامره إلى موظفيه بعدم الانصياع لمحاكم التفتيش إلا فى حالة وجود سبب قوى يدعو إلى ذلك، مثل اعتراف المهرطقين أنفسهم بذنبهم وشهادة الأشخاص المحترمين والموثوق بهم ضدهم. وبعد مضى شهر واحد، كرر فيليپ أمره بعدم طاعة محاكم التفتيش، وأعلن أنه بصدد إرسال مندوبين له إلى منطقة لانجويدوك؛ كى يستيقنوا من الوضع بأنفسهم. ويدل هذا على مدى التوتر الذى أخذ يعترى علاقة السلطة المدنية بالسلطة الكنسية. وردت السلطة الدينية على ذلك بأن قام جويلم دى سانت سين محقق كاركاسون فى عام ١٢٩٢ بأمر جميع القساوسة هناك بالتبليغ عن أى شخص يعوق عمل المحققين.

الملك **فيليپ** والبابا ومحاكم التفتيش واليهود

وفى سبتمبر عام ١٢٩٣ اتبع فيليپ سياسة الدفاع عن اليهود. ورغم أن محاكم التفتيش لم تقم باضطهادهم بوصفهم طبقة أو شريحة من شرائح المجتمع، فإنها اعتبرتهم مهرطقين فى

حالة ردتهم إلى الدين اليهودى بعد اعتناقهم الدين المسيحى، أو فى حالة حث المسيحيين على نبذ دينهم من أجل اعتناق اليهودية. فى هذه الحالة فقط أصبح يحق لمحاكم التفتيش أن تدينهم وتسلمهم إلى الذراع العلمانية. وبالنظر إلى أن كثيرًا من اليهود اتبعوا أسلوب التقية؛ حيث إنهم تظاهروا بالتحول إلى المسيحية درءًا لإيذاء العالم المسيحى لهم، فقد سبب ذلك صداعًا مستمرًّا لمحاكم التفتيش، الأمر الذى دفع البابا كليمنت الرابع إلى إصدار مرسوم يجرم هذا فى عام ١٢٦٨. ثم قام الباباوات الآخرون بتجديده لدرجة أن بعض المحققين تخصصوا فى هذا النوع من الهرطقة، مثل الراهب «برتراند دى لاروش» محقق بروڤنس، و«جويلم دوكسير»، الذى أطلق عليه رسميًّا محقق المهرطقين واليهود المرتدين فى فرنسا. وبطبيعة الحال كان اليهود فى وضع اجتماعى ضعيف للغاية لا يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. وفى عام ١٢٩٠ أمر فيليپ اليهود بالمثول أمام المحاكم الملكية، كما تسلم سيمون برستيت مسئول كاركاسون نسخة من المرسوم الباباوى الخاص بمحاكمة اليهود آمرًا بعدم الخروج عنه. كما صدرت الأوامر فى حالة وجود لبس بإحالة قضايا اليهود إلى المجلس الملكى. وأيضًا صدرت أوامر ملكية إلى كل المحققين والرهبان مهما ارتفع شأنهم بالامتناع عن القبض على أى يهودى فى فرنسا بدون إخطار سابق للجهات المدنية التى تقرر ما إذا كان هناك ثمة مبرر قانونى لتقديمهم إلى المحاكمة بدون الرجوع إلى المجلس الملكى. وأمر «سيمون برستيت» موظفيه بالدفاع عن اليهود، وعدم فرض أية عوائق عليهم من شأنها تعجيزهم عن دفع الضرائب المستحقة عليهم، وعدم القبض على أى واحد منهم إلا بعد التبليغ بالسبب.

وأعطت سياسة فيليپ هذه أملًا لليهود فى صيانة كرامتهم الآدمية، ولكن هذه السياسة سرعان ما تبدلت أحوالها. فقد أصدر مسئول كاركاسون تعليماته إلى «أيمريك»ڤايكونت ناربون بضرورة تقديم العون إلى المحققين فى محاكم التفتيش كما جرت العادة. ورغم ما تضمنه هذا من تحدٍّ لإرادة فيليپ الذى تمسك بموقفه، وأصدر فى نهاية عام ١٢٩٥ أمرًا ملكيًّا لتطبيقه على سائر أرجاء المملكة يحظر بمقتضاه القبض على أى شخص بأمر أى راهب مهما علا قدره إلا إذا كانت هناك مبررات قوية ومقنعة أو تفويض باباوى بذلك، وإلا لزم إطلاق سراحه. ويبدو أن التعليمات التى أصدرها فيليپ لم تكن فى بادئ الأمر فعالة؛ حيث إننا نراه فى أواخر عام ١٢٩٦ يشكو إلى مسئول كاركاسون من كثرة عدد المقبوض عليهم. ويبدو أن تعليمات فيليپ أصبحت نافذة المفعول فيما بعد؛ لأن الوثائق تخبرنا أن «فولك دى سانت ـ چورچ» نائب المحقق فى محكمة تفتيش كاركاسون أمر «آدم دى مارولیس» بالقبض على عدد من المشتبه

فى هرطقتهم. ولكن الرجل أحال الموضوع إلى رئيسه «روبرت دارتوى» ضابط الملك فى منطقتى لانجويدوك وجاكسون.

كان موقف فيليب من محاكم التفتيش يمثل ضربة قاضية عليها؛ حيث إن هذه المحاكم اعتمدت اعتمادًا مطلقًا على المساعدات التى تقدمها لها السلطات المدنية، غير أن فيليب توخى الحذر فى تصرفاته ولم يحاول على الإطلاق إثارة عداوة الأساقفة ضده؛ حيث إن تعليماته التى تحظر القبض على المهرطقين كانت تشير إلى الرهبان دون الإشارة إلى محاكم التفتيش أو ذكرها بالاسم. وبدأ شجار فيليب مع البابا بونيفاس الثانى يلوح فى الأفق، وخاصة فى الفترة من يناير ١٢٩٦ حتى فبراير ١٢٩٧ وهى الفترة التى شاهدت صدور عدد كبير من المراسم الباباوية الهادفة إلى فرض قيود على السلطة المدنية، الأمر الذى أثار ثائرة فيليب ودفعه إلى مقاومة السلطة الباباوية ومحاكم التفتيش فى كل أرجاء مملكته. وفى أكتوبر ١٢٩٧ أخطر البابا بونيفاس الثامن بأنه أمر محقق محكمة تفتيش كاركاسون باتخاذ الإجراءات ضد بعض موظفى مدينة بيزييه ممن شك البابا فى مروقهم. ولا شك أن تدخل البابا السافر فى شئون السلطة الزمنية جعل فيليب يشعر بدنو الخطر منه، الأمر الذى وسع الهوة التى تفصل بين السلطة الزمنية ومحاكم التفتيش، غير أن علاقة البابا بونيفاس الثامن السيئة مع الكردينالين «چياكومو»، و«پييترو كولونا» جعلته يعيد حساباته ويسعى إلى التصالح مع الملك فيليب واسترضائه؛ وهو ما جعله يوافق فى مايو ١٢٩٧ على أن يعطى أساقفته العشور للملك، بالإضافة إلى قبوله عمل بعض التنازلات السياسية الأخرى. وإزاء حرص الكنيسة على التصالح معه، أبدى الملك فيليب حسن نواياه نحو الكرسى الباباوى، وقبل أن يخضع رعاياه لسلطة المحققين ومحاكم التفتيش. واغتنم بونيفاس الثامن هذه الفرصة ليصدر مرسومًا بتاريخ ٣ مارس ١٢٩٨ يأمر بخضوع السلطة المدنية خضوعًا مطلقًا لأوامر محققى محاكم التفتيش؛ حتى لا توقع على أفرادها عقوبة الحظر الكنسى الذى يصبح اتهامًا بالهرطقة إذا استمر مفروضًا عليهم لمدة عام. وهكذا رد بونيفاس الثامن الصاع صاعين لتجرؤ الملك فيليب على تشريعاته الباباوية. وحتى يتجنب الملك فيليب استئناف الشجار مع البابا آثر الانحناء أمام العاصفة، وأصدر تعليمات إلى موظفيه بطاعة محاكم التفتيش والأساقفة ومعاقبة من تقوم هذه المحاكم بإدانتهم. ويدل الخطاب الذى أرسله فى ٢ مارس من العام نفسه على أن الملك فيليب لم يعد يوفر الحماية لهم. واستمر الملك فيليب على علاقة طيبة مع البابا حتى عام ١٣٠٠ عندما دب الشجار بينهما من جديد بصورة

أمَرَّ وأعنف مما كانت عليه. واستمر هذا الشجار على أشده حتى تمكن فيليپ يوم ٨ سبتمبر ١٣٠٣ من الإمساك بالبابا بونيفاس الثامن فى مدينة أناجنى ثم وفاته فى الشهر التالى.

وفى ظل هذا الصراع المرير الذى احتدم بين الخصمين، أصبحت حياة الشعب فى لانجويدوك جحيمًا لا يطاق. وكان محقق محكمة تفتيش كاركاسون نيكولاس إبيفيل رجلًا قاسى القلب إلى أقصى الحدود. وكان له مساعد لا يقل عنه فى قسوته، هو فوللن دى سانت چورچ رئيس دير ألبى، كما كان له مساعد آخر شديد التعصب هو الأسقف «برنارد دى كاستانيت» الذى لا يقل قسوة وجشعًا عن زميله. وليس أدل على جشع أساقفة مدينة ألبى من أنهم بالاتفاق مع الملك لويس التاسع استأثروا بنصف ممتلكات المهرطقين المصادرة. وقبل ترقيته إلى رئيس دير عام ١٢٧٦، نجح برنارد فى إثارة حفيظة شعبه عليه بسبب جشعه وقسوته، ثم هاجم الرعاع قصره فى عام ١٢٧٧ وكادوا أن يفتكوا به. فضلًا عن أنه فى عام ١٢٨٢ شرع فى بناء كاتدرائية عملاقة تضم كنيسة وحصنًا أقامهما من ممتلكات المهرطقين التى نجح فى الاستيلاء عليها.

وبطبيعة الحال انتهز المهرطقون فرصة القيود التى فرضها الملك فيليپ على محاكم التفتيش فى مضاعفة نشاطهم، وبدا أن سلطة الكنيسة تخبو وتضمحل، وأن السلطة المدنية تقوى وتشتد. وكان وضع محاكم التفتيش فى كاركاسون أسوأ من غيرها من الأماكن؛ نظرًا للمقت الشديد الذى كان الملك فيليپ يحمله لها. وفى عام ١٢٩٥ لم يجد أعيان كاركاسون الذين سبق أن قدمتهم محاكم التفتيش إلى المحاكمة فى عام ١٢٨٥ أية صعوبة فى تحريض أهل كاركاسون على التمرد، واستطاع المتمردون إحكام السيطرة على كاركاسون وإلحاق الضرر الواضح بالرهبان الدومنيكان وأعوانهم. وقام المتمردون بطرد الراهب نيكولاس إبريفيل من فوق المنبر وأخذوا يرجمونه بالحجارة ويستلون عليه سيوفهم، فضلًا عن أنهم أوسعوا بقية الرهبان ضربًا وإهانة بمجرد ظهورهم فى الأماكن العامة. ويرجع رد الفعل العنيف إلى قسوة الكنيسة غير المبررة فى تعاملها مع الأهالى.

ونتيجة لهذا التمرد توقف العمل فى محاكم التفتيش لعدة أعوام، وتهاوت هذه المحاكم عندما امتنعت السلطة الزمنية عن مساندتها. ولكن هذا لم يستمر طويلًا، وانتهى حين عقد الملك فيليپ هدنة مع البابا ثم تصالحا، فشعر الأهالى بعدم الاطمئنان فأرسلوا مبعوثين إلى البابا بونيفاس الثامن برئاسة ممثلهم أيمرك كاستيل وبعض الرهبان الفرنسيسكان المتعاطفين معهم. واستمع البابا إلى شكواهم، واقترح انتداب أسقف فيسنزا لدراسة الموضوع ورفع

تقرير بشأنه، ثم أسند هذه المهمة إلى الكاردينال سابينا الذى ساوم الأهالى طالبًا منهم رشوة قدرها عشرة آلاف فلورينة. ولكن رئيس البعثة أيمرك رفض واعتقد أن بإمكانه دفع رشوة أقل مقابل رفع الحظر الكنسى المفروض على المدينة، الأمر الذى أثار غيظ البابا بونيفاس الثامن وحفيظته ضد أيمرك، وهدد بأن كل ملوك العالم المسيحى سوف يعجزون عن إنقاذ كل شعب كاركاسون من الحرق وخاصة أيمرك كاستيل. أنهك الصراع المحتدم بين الكرسى الباباوى والسلطة المدنية أهل كاركاسون كما أضر بمصالحهم الاقتصادية. وفى البداية خرج محقق محكمة تفتيش كاركاسون الواعظ الراهب نيكولاس ديبفيل من هذا الصراع ظافرًا. وبات من الواضح أن الأهالى سئموا هذا الصراع وفقدوا القدرة على مقاومة السلطة الكنسية، وتطلع الأهالى إلى نهاية لهذا الصراع الذى جر عليهم خراب البيوت؛ فتم عقد اجتماع فى ٢٧ أبريل ١٢٩٩ حضره قضاة كاركاسون ومحقق محكمة تفتيش كل من ألبى وبيزييه ومحقق تولوز وموظفو وأتباع الملك فيليب إلى جانب عدد كبير من رؤساء الأديرة والأعيان. وقبل محقق محكمة تفتيش كاركاسون أن يرفع الحظر عن أهلها مقابل بعض الشروط المعتدلة مثل الاكتفاء بمعاقبة من تثبت هرطقتهم دون إذلال المشتبه فى أمرهم أو مصادرة أملاكهم. ورغم اعتدال هذه الشروط فإن شك الأهالى فى الكنيسة جعلهم يطلبون مهلة أربع وعشرين ساعة لدراسة الأمر، ثم اجتمع الأهالى فى اليوم التالى وأعلنوا رفضهم للشروط. ومرت ستة أشهر أخرى بلغ الإعياء بالأهالى كل مبلغ فعقدوا اجتماعًا فى ٨ أكتوبر من العام نفسه. وفى هذا الاجتماع طلب قناصلة كاركاسون رفع الحظر عنها. واستعمل المحقق نيكولاس الرأفة معهم فأمرهم بالتكفير عن ذنوبهم ببناء كنيسة تكريمًا لذكرى القديس لويس التاسع. وقد تم الانتهاء من بناء الكنيسة فى عام ١٣٠٠ بتكلفة قدرها ٩٠,٠٠٠ جنيه تورنوازىٍّ، وقام القناصلة نيابة عن الأهالى بنبذ الهرطقة، فى السر. وقررت محكمة التفتيش استتابة اثنى عشر مواطنًا فى كاركاسون من تهمة الهرطقة، وهم أربعة قناصلة متقدمون فى العمر وأربعة مستشارين واثنان من المحامين واثنان من الكتبة. وتروى لنا الوثائق المصير البائس الذى لقيه «جويلم جاريك»، الذى ألقوا به فى زنزانة فى كاركاسون لم يخرج منها إلا بعد مرور ٢٢ عامًا عندما استدعته المحكمة للمثول أمامها فى ١٣٢١، وخيرته محكمة التفتيش بين النفى والاشتراك فى إحدى الحروب الصليبية؛ فجثا الرجل المتهالك على ركبتيه للتعبير عن تقديره لرأفة المحققين به وحسن معاملتهم له. وبعد بضعة أعوام ثارت ضجة عندما تمكن الراهب «برنارد ديلسيو» من الاطلاع على نصوص الاتفاق الذى توصلت إليه كاركاسون مع الكنيسة، واكتشف من خلالها أن القناصلة اعترفوا

بأن الأهالى كانوا عن بكرة أبيهم يتعاطفون مع المهرطقين، وأن القناصل هم الذين نبذوا الهرطقة نيابة عن كل أفراد مجتمعهم. ولكن هذه الاستتابة لم تنجهم من توقيع العقاب الرادع إذا عادوا إلى سابق هرطقتهم أو من توجيه تهمة الانتكاس إليهم. وسرى السخط بين أهالى كاركاسون وهاجوا وماجوا، الأمر الذى دفع المحقق «جيوفرو دابلى» إلى إصدار تصريح فى ١٠ أغسطس ١٣٠٣ يطمئنهم فيه إلى أنه لن يحاول مطلقًا استغلال بنود الاتفاقية. وما إن حضر الملك فيليپ إلى كاركاسون فى عام ١٣٠٥ حتى أعلن أن الاتفاقية مزورة، وعاقب «چوى كاپرييه» بسبب توقيعه عليها. واعترف هذا الرجل أن محقق كاركاسون نيكولاس ديبفيل أعطاه رشوة قدرها ألف جنيه تورنوازى مقابل التوقيع على الاتفاقية.

وعندما اضطرت محاكم التفتيش إلى التوقف عن العمل، نشطت الهرطقة الكاثارية بشكل واضح، وفى عام ١٢٩٩ دق مجلس مدينة بيزييه ناقوس الخطر معلنًا أن الهرطقة باتت تهدد البلاد من جديد ومطالبًا بملاحقتها. وفى مدينة ألبى دق الشقاق كالعادة بين ممثل السلطة الكنسية الأسقف برنارد وبين شعبه الذى اشتكى إلى بلاط الملك فيليپ، فطلب هذا الأسقف المساعدة من كل من المحققين نيكولاس ديبفيل وبرتراند دى مكيرمونت، وقرب نهاية عام ١٢٩٩ صحت مدينة ألبى على نبأ زلزل أركانها مفاده أن محاكم التفتيش هناك ألقت القبض ـ بتهمة الهرطقة ـ على خمسة وعشرين شخصًا من أكثر المواطنين ثراء واحترامًا وأكثرهم انتظامًا فى حضور القداس ومراعاة لواجباتهم الدينية.

وتمت محاكمات هؤلاء الأشخاص بسرعة غير عادية، ويبدو أنهم تعرضوا للتعذيب؛ لأنهم سارعوا بالاعتراف بذنبهم والكشف عن أسماء شركائهم بعد أن أنكروا الاتهامات الموجهة ضدهم. وهذا ما يؤكده واحد من الضحايا اسمه «جويلم كالڤيرى». ورغم أن المتهمين لم يحرقوا بسبب إنكارهم للتهم الموجهة إليهم، فقد حكمت عليهم محاكم التفتيش بالسجن المؤبد وهم مكبلون بالأغلال.

وبدت البلاد جاهزة للتمرد فى وجه السلطة الكنسية. وشجع هذا التمرد ذلك الشجار الذى تجدد بين الملك فيليپ والبابا بونيفاس الثامن. وعندما تقاعس الملك فيليپ عن مد يد العون إليهم لم يجدوا مانعًا من التطلع إلى ملك آخر يجمعهم. وتدل حادثة القبض على أسقف باپيير واتهامه بالخيانة العظمى عام ١٣٠١ على حقيقة مشاعر أهل لانجويدوك الذين كرهوا الفرنسيين، واعتبروهم غرباء وطغمة من الطغاة الأجانب، لدرجة أنهم لم يجدوا غضاضة فى

تغيير ولائهم إلى إنجلترا أو أراجون إذا وجدوا أن مصلحتهم تقتضى ذلك. ولا شك أن هشاشة حكم باريس والشمال الفرنسى على لانجويدوك كان يرجع فى الأساس إلى سياسة الملك فيليپ المتغيرة وغير المستقرة.

وروعت محاكمات محاكم تفتيش ألبى الأهالى؛ لأن ضحايا هذه المحاكمات كانوا من الكاثوليك الذين لا غبار على إيمانهم، وأن الهدف من وراء محاكمتهم هو نهب ثرواتهم والاستيلاء عليها. وذاع بين الناس اعتقاد بقدرة نفر من المحققين أمثال چين دى فوجو، وجويلم دى مولسيون، وچين دى سانت سينى، وچين جالاند، ونيكولاس ديبفيل، وفولوك دى سانت چورچ على انتزاع ما يشاءون من اعترافات من أى متهم، سواء كان بريئًا أو مذنبًا، وأن قدرتهم على تزوير السجلات فائقة. وقد اشتهر هؤلاء المحققون بالقدرة على إلصاق التهم بمن يشاءون حتى ولو كانوا قد ماتوا وشبعوا موتًا. وعندما توفى أسقف كاركاسون «جوتييه دى مونتبرون»، أظهروا وثائق تثبت أنه كان يتعبد فى محراب المهرطقين وأنه هرطق وهو على فراش الموت. غير أن رئيس أساقفة كاركاسون كان يعرف أن شاهدًا اسمه «چوردين فيرول» لم ير بنفسه جوتييه دى مونتبرن وهو يتعبد فى محراب الهرطقة، ومن ثم فإن شهادته باطلة، ولهذا حث «چين مارتن» رئيس الأساقفة على تدمير هذه السجلات المزورة وطرد الرهبان الدومنيكان من وظائفهم. وعندما شعر نيكولاس ديبفيل، وپيير مولسيون محققا كاركاسون وتولوز بأنه من المحتمل توجيه تهمة التزوير إليهما قاما بإخفاء السجلات فى برويل واستبعاد البيانات المزورة منها.

ووقعت حادثة أكدت لشعب كاركاسون شرور محاكم التفتيش. فعندما توعد البابا بونيفاس الثامن بالانتقام من إيمرك كاستيل بإحراق والده كان يعنى ما يقول، وساعده على هذا الشر أن المحقق نيكولاس كان طوع بنانه. كان فابرى والد أيمرك مواطنًا مرموقًا فى كاركاسون يجمع بين التقوى الشديدة والشهرة العريضة. وكانت تربطه بطائفة الرهبان الفرنسيسكان علاقة طيبة، وحرص هذا الرجل على حضور القداديس قبل وفاته فى عام ١٢٧٨، وفى أيامه الأخيرة أحاط به جمع من هؤلاء الرهبان، ولازمه وهو فى النزع الأخير ستة منهم، لكن بالنظر إلى قدرة محاكم التفتيش على قلب الحقائق رأسًا على عقب وتزييف الأحداث؛ فإنها لم تجد أدنى صعوبة عندما أصدرت عام ١٣٠٠ إعلانًا أمرت جميع كنائس الأبراشية بقراءة نصه على المترددين عليها، أهاب الإعلان بكل من يعن له الدفاع عن ذكرى كاستيل فابرى المثول أمامها، حيث إنه ثبت لها

أن هذا الرجل هرطق وهو يحتضر. وقد انتهزت محكمة التفتيش فرصة غياب ابنه عند نشر هذا الإعلان، وجاء للدفاع عن هذا الرجل الصالح عدد من الرهبان الفرنسيسكان الذين أوصى لهم بجانب كبير من ثروته، وتشاور الرهبان الفرنسسكان فيما بينهم وقرروا إرسال مندوب عنهم يدعى برنارد دى ليبجوس (تو ديلسبيه) توجه إلى رئيسه الموجود آنذاك لحضور اجتماع لتلقى التعليمات منه، وخاصة لأن تصرفات محكمة تفتيش كاركاسون بدت وكأنها تتآمر ضد طائفة الفرنسيسكان الذين يقيمون أودهم من التجوال فى البلاد والشحاذة من العباد. وأيضًا وقع الاختيار على إليازاد دى كليرمونت كى يتعاون مع المندوب برنارد، ولم يضيع المحقق نيكولاس الوقت؛ حيث شرع فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدانة والد أيمرك المتوفى. وفى يوم ٤ يوليه عام ١٣٠٠ تقدم كل من برنارد وإليازاد للإدلاء بأقوال الرهبان، الذين مكثوا مع والد أيمرك وهو فى النزع الأخير، غير أن المحقق نيكولاس رفض الاستماع إلى شهادتهما. وعندما ألحا عليه أن ينصت إليهما ترك لهما الحجرة وانصرف. ولما عاد برنارد وإليازاد بعد الظهر ليطلبا من المحقق نيكولاس السماع لشهادتهما ما حدث وجدا باب محكمة التفتيش موصدًا.

عندئذ قرر الرجلان المدافعان عن والد أيمرك أن يلتمسا من البابا التدخل لوضع الأمور فى نصابها، ولكن اللجوء إلى البابا لم يكن بالأمر الميسور؛ حيث يؤدى إلى الاصطدام بالمحقق نيكولاس. حتى متسلم الشكوى ارتعدت فرائصه وطلب من الشاكيين أن يتكتما اسمه، حتى إنه بعد مرور تسعة عشر عامًا حين تم تقديم برنارد إلى المحاكمة رفض الكشف عن اسم متلقى الشكوى. وأيضًا وجد الشاكيان عسرًا بالغًا فى العثور على كاتب يشهد بسلامة إجراءات استئنافهما؛ فقد أبى جميع كتبة كاركاسون تسجيل الاستئناف المقدم منهما لدرجة أنهما اضطرا إلى إحضار كاتب من خارج كاركاسون.ودرءًا للأذى طلب المستأنفان أن يشملهما الكرسى الباباوى بالحماية وحماية جثة كاستيل فابرى وجميع أفراد دير الفرنسيسكان. وعندما توجه المستأنفان إلى مقر المحقق نيكولاس وجداه مغلقًا مرة أخرى. ولهذا تمت تلاوة نص الاستئناف فى الشوارع قبل لصقه على باب محكمة التفتيش. وبعد وقت ليس بالقصير، وفى عام ١٣١٩ على وجه التحديد، استخدمت محكمة التفتيش هذا الملصق لإدانة برنارد. وتبين أن الاستئناف لصالح كاستيل فابرى لم يكن مجديًا؛ حيث يتضح من السجلات التى خطها أساليت عام ١٣٢٢ ـ ١٣٢٣ أن أراضى وضياع المتوفى كاستيل فابرى كانت لا تزال تخضع للمصادرة. ولم تقف قسوة محاكم التفتيش عند هذا الحد؛ حيث إنها فى عام ١٣٢٩ كانت أكثر قسوة بأن أمرت بنبش جثة زوجته ركسند وإخراجها من القبر.

كان من الممكن أن يهمل التاريخ حالة كاستيل فابرى لولا أن هذه الحالة جعلت معلم دير كاركاسون برنارد ديلسييه يصطدم مع محاكم التفتيش، كان برنارد ديلسييه قرة عين طائفة الفرنسيسكان التى انضم إليها عام ١٢٨٤. وقد وقع عليه الاختيار معلمًا بسبب شدة تبحره فى العلم؛ مما أتاح له فرصة الاتصال بأنضج العقول فى زمانه. وكمعلم كانت فصاحته مضرب الأمثال، كما كان يكره الهرطقة من سويداء قلبه ويريد اجتثاثها من جذورها. ولكنه كان فى الوقت نفسه يؤمن بفساد محاكم التفتيش بسبب خضوعها لسيطرة الرهبان الدومنيكان. ولهذا آمن بأنه من الخير لهذه المحاكم والعقيدة الكاثوليكية لو أن هذه المحاكم أصبحت فى أيدى منافسيهم من الرهبان الفرنسيسكان. وفى الوقت نفسه تبرم البابا بونيفاس الثامن من تصرفات وشطط الرهبان الدومنيكان فاستبدل ببعض المحققين الدومنيكان فى كل من بادوا وفسينزا بعضًا من المحققين الفرنسيسكان، ورأى المعلم الفرنسيسكانى برنارد أنه من المستحسن أن يحدث مثل هذا الشىء فى لانجويدوك لإزاحة الظلم والاضطهاد عن كاهل أهلها. وبطبيعة الحال كان ذلك سببًا فى احتدام النزاع بين طائفتى الدومنيكان والفرنسيسكان، حتى صب الرهبان الدومنيكان جام غضبهم عليه. وفى رغبته التخفيف عن ضحايا محاكم التفتيش نراه فى عام ١٢٩٨ يساند الالتماس الذى رفعه أهل كاركاسون إلى البابا بونيفاس الثامن تؤيده فى ذلك سائر أديرة الفرنسيسكان. وانبرى برنارد من فوق منابر أديرة الفرنسيسكان يطالب بضرورة استبعاد الرهبان الدومنيكان من محاكم التفتيش وإحلال رهبان فرنسيسكان محلهم؛ مما جعل الدومنيكان يهاجمون دير الفرنسيسكان الذين نجحوا فى ردهم على أعقابهم.

وعبثًا اشتكى المحققون فى محاكم التفتيش لدى الكرادلة الفرنسيسكان من أن الراهب الفرنسيسكانى برنارد يعوق أعمالهم وأعمال المكتب المقدس. وقدم الفرنسيسكان برنارد إلى محاكمة صورية انتهت بإثبات براءته.

وعندما انقضت محاكم التفتيش على المهرطقين فى ألبى فى أواخر عام ١٢٩٩ وأوائل عام ١٣٠٠، انخلعت قلوب عامة الناس. وكان الشقاق بين الملك فيليپ والبابا بونيفاس الثامن قد بدأ يتفجر من جديد، ورأى فيليپ أن الموقف الجديد يتطلب منه ظهوره بمظهر حامى شعب لانجويدوك، والرافض لسطوة وجبروت محاكم التفتيش؛ فقرر الأمر بإجراء تحقيق مع المسئولين عن هذه المحاكم، ولكنهم أبوا وتكبروا ورفضوا الانصياع للأوامر الملكية. وفى عام ١٣٠١ أرسل الملك فيليپ إلى منطقة لانجويدوك كلًا من، چين دى پيكوينى، وريتشارد

نوقيه وأمرهما بإصلاح ما اعوج وفسد من أمور محاكم التفتيش ووضع حد لمباذلها. وكان اسما هذين الموظفين.

استقر هذان المصلحان فى تولوز، حيث كان فولك دى سانت چورچ يعمل محققًا منذ عام ١٣٠٠، واستطاع المصلحان جمع الأدلة الدامغة التى تدين هذا المحقق للجوئه إلى التعذيب والاعتداء على عفاف الفتيات اللاتى استعصين عليه عندما حاول اغتصابهن، وشجع الجماهير وجود ممثل الملك فيليپ بين ظهرانيهم فباحوا بحقيقة مشاعرهم المعادية نحو المحققين ، وجاء أسقف ألبى لتبرير الإجراءات الظالمة التى اتخذتها محاكم التفتيش. وما إن شاهدت الجماهير أسقف ألبى يقترب حتى تجمهر ضده جمع غفير غاضب يصيح: «الموت للخائن»، وكاد الجمع أن يفتك به ولكنه نجا بمعجزة. وفكر البعض فى إحراق قصره ولكن شجاعتهم خانتهم، ومع ذلك فقد تجرأ عليه وجهاء المدينة واستعانوا بالكتبة فى مقاضاته ومقاضاة المحقق نيكولاس ديفيل لدى بلاط الملك فيليپ، الذى انتهز الفرصة لتجريده من امتيازاته الزمنية وتوقيع غرامة ضخمة عليه، تصل إلى عشرين ألف جنيه اقتطعت من ثروته غير المشروعة لتئول إلى خزانة الملك.

واستدعى مندوبا الملك الراهب برنارد ديلسييه الذى كان يعمل فى ناربون واعتبراه حليفًا لهما بسبب الدور الذى لعبه فى فضح حقيقة محاكم التفتيش فى قضية كاستيل فابرى. وترأس ديلسييه الوفد الذى أرسله أهالى ألبى كى يطلب من الملك فيليپ التدخل لردع المحققين. وكان البلاط الملكى آنذاك يجتمع فى سينليس، فجاء إليه رهبان دومنيكان كثيرون للدفاع عن محاكم التفتيش. واقترح برنارد على الملك فيليپ تعليق محاكم التفتيش لحين الانتهاء من التحريات والاستجوابات، وكذلك تعليق عمل الرهبان الدومنيكان لحين صدور الأحكام الباباوية عليهم. وفى حضرة الذات الملكية قدم الراهب فولك اعترافه بمساندة الراهب جويلم فى توجيه اتهامات لا تقوم على أدلة وبراهين إلى پيكوينى، الذى وجه بدوره اتهامات مماثلة إلى فولك. وتكونت لجنة مكونة من رئيس أساقفة ناربون ورئيس الشرطة الفرنسية للاستماع إلى حجج وأقوال كل من الطرفين المتنازعين. وجاء قرار هذه اللجنة لصالح پيكوينى؛ فأمر الملك بعزل المحقق فولك المشكو فى حقه. وطلب أن يتولى تنفيذ قرار العزل رئيس طائفة الدومنيكان فى پاريس باعتباره صاحب الحق فى عزل المحققين من وظائفهم. ولكن الرجل عقد اجتماعًا دينيًّا تقرر فيه إبقاء المحقق فولك فى وظيفته بعض الوقت لحين انتهائه من المحاكمات التى

بدأها. واستشاط الملك فيليپ غضبًا من هذا القرار فأرسل مجموعة من الخطابات الغاضبة إلى أولى الأمر. ولم يكتف بهذه الخطابات بل كتب فى ٨ ديسمبر ١٣٠١ إلى محقق تولوز ومسئول تولوز وألبى يقول إن صرخات شعبه وأناته، ومن بينها أنات رجال الكنيسة والوجهاء، جعلته يقتنع بأن المحقق فولك مذنب فى حق الأهالى وأنه يضطهدهم، كما أنه يقوم بتعذيبهم لانتزاع الاعترافات منهم، فضلًا عن لجوئه إلى شهادات الزور ضد الأبرياء. وأضاف الملك الغاضب أن هذا الظلم ينذر بتمرد الناس وثورتهم؛ ومن ثم وجب تصحيح الأوضاع على وجه السرعة. وعندما توفى فولك فقيرًا فى ليون اعتبرته طائفة الدومنيكان شهيدًا.

لم يكتف الملك فيليپ بردع المحقق فولك والتخلص منه، بل إنه اضطلع بإدخال إصلاحات فى محاكم التفتيش تدل على سعيه الحثيث إلى إخضاع السلطة الدينية إلى السلطة المدنية، وأول هذه الإصلاحات وضع السجن الذى شيده الملك فيليپ على أراضيه فى تولوز لاستخدام محاكم التفتيش فى يد شخص يتولى الأسقف والمحقق اختياره، فإذا اختلف الاثنان فى الرأى يقوم مندوب القصر باختيار من يراه مناسبًا. فضلًا عن أن الملك جرد المحققين من سلطة القبض التعسفى، وأوجب عليهم التشاور مع الأساقفة المحليين. وفى حالة الاختلاف فى الرأى ينعقد اجتماع لهذا الغرض يتكون من بعض العاملين فى الكاتدرائية وعدد من الرهبان الفرنسيسكان والدومنيكان. وكذلك حظر الملك فيليپ القبض على أى مشبوه إلا بعد اتخاذ الإجراءات آنفة الذكر، اللهم إلا إذا كان المهرطق أجنبيًّا ويمكنه الهروب. وكذلك استن الملك اشتراطات مماثلة خاصة بدفع الكفالة، وأصدر تعليماته بعدم طاعة الأسقف أو المحقق إذا كانا يتصرفان على هواهما. قال الملك: «نحن لا نستطيع إقرار أن تتوقف مصائر رعيتنا على قرار شخص بمفرده يمكن أن تكون المعلومات المتوفرة لديه قاصرة، هذا إذا لم يكن الطمع والجشع يحركانه». ورغم أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لإصلاح محاكم التفتيش بشكل حاسم ونهائى، فإنها أصابت نجاحًا مؤقتًا؛ فقد توقفت فجأة ممارساتها فى القبض على العباد، وخاصة عندما تجسدت هذه الإصلاحات فى شكل أوامر عامة خلال عام ١٣٠٢، فضلًا عن إعادة إصدار التشريع الصادر عام ١٢٩٣ والخاص بحماية اليهود من اضطهاد محاكم التفتيش، والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات واكبها فى الوقت نفسه حرص من جانب الملك فيليپ على استئصال الهرطقة؛ حيث إنه قام بإحياء المرسوم المتشدد الذى كان الملك لويس قد أصدره بشأن محاربة الهرطقة. وعند تعيين «جويلوم دى موريير» للعمل فى محكمة تفتيش تولوز، أصدر

الملك فيليب إلى مندوبه تعليمات بأن يضع السجون الملكية تحت تصرف هذا المحقق وإعطائه الراتب المعتاد وتقديم كل العون له.

غير أن هذه اللوائح الملكية الجديدة فشلت فى التخفيف من وطأة ظلم محاكم التفتيش على كاهل مدينة ألبى بالذات، الأمر الذى أدى إلى اندلاع أعمال العنف والشغب فيها، حيث ألقى بالكثيرين منهم فى غياهب السجن التابع لمحكمة تفتيش كاركاسون. وأرسلت ألبى وفدًا كبير العدد من الذكور والإناث لمقابلة الملك فيليب. وصاحب هذا الوفد اثنان من الرهبان الفرنسيسكان هما «چين هكتور»، و«برتراند ڤيليدول»، وحضر المقابلة بأمر ملكى برنارد ديلسييه الذى كان على علاقة سيئة بالبابا بسبب اعتراضه على محاكم التفتيش. وعندما اجتمع هذا الوفد بالملك فيليب وعدهم بزيارة لانجويدوك على وجه السرعة، ومنح أعضاء الوفد ألفى جنيه من حصيلة الممتلكات التى استولى عليها الملك من المارقين. غير أن هذا لم يكن كافيًا لإرضاء أهل ألبى الساخطين. فضلًا عن أن استبعاد المحقق نيكولاس ديبفيل لم ينجح فى تهدئة خواطر شعب ألبى المتذمر؛ حيث حل محله محقق آخر فى كاركاسون يدعى «جيوفروى دابليس» لا يقل سوءًا عن سلفه، والذى أحضر معه خطابات ملكية مؤرخة فى ١ يناير ١٣٠٣ تأمر جميع المهرطقين بطاعته. وفى ظل هذا الشر المستتر تصاعدت حدة تذمر الأهالى ضد محاكم التفتيش، وبالنظر إلى أن ألبى لم يكن فيها محكمة تفتيش محلية خاصة (حيث إنها كانت تتبع محكمة تفتيش كاركاسون)، فقد صب أهالى ألبى جام غضبهم على طائفة الرهبان الدومنيكان باعتبارهم المتحكمين فى هذه المحاكم. واستهلالًا لمقدم عام ميلادى جديد توجه هؤلاء الرهبان كعادتهم يوم ٢ ديسمبر ١٣٠٢ للتبشير فى الكنائس، فإذا بجمهرة من الشعب تهاجمهم وتطردهم من منابر الأديرة وتقابلهم بصيحات الاستهجان قائلين: «الموت للخونة». واستمر هذا الوضع الملتهب والمتوتر ضد الدومنيكان لعدة أعوام لدرجة أنهم خوفًا على حياتهم امتنعوا من النزول إلى الشارع، وأيضًا امتنع الشعب الساخط عن دفع أية نذور للكنيسة كما قاطعوا القداديس. وبلغ السخط بأهل ألبى على الكنيسة مبلغًا جعل الأهالى يمحون اسمى القديس دومنيك (مؤسس طائفة الدومنيكان) والقديس بطرس الشهيد من البوابة الرئيسية للمدينة. واستبدلت بهذه الأسماء متمردين على الكنيسة وزعمائهم أمثال بيكونين، ونيفو، وأرنود جارسيا، وپيير پروبى.

لم يكن سجناء محاكم التفتيش فى ألبى قد أطلق سراحهم بعد، الأمر الذى جعل برنارد

ديلسييه المناهض للكرسى الباباوى يحث پيكوينى موفد الملك فيليپ إلى لانجويدوك على الحضور إلى كاركاسون لمناقشة الأمر واتخاذ ما يراه مناسبًا. وفى صيف عام ١٣٠٣ حضر پيكوينى حيث قابل عددًا كبيرًا من أهالى ألبى الذين توسلوا إليه أن يحررهم من سطوة محاكم التفتيش، وتدارس أسلوب رأب الصدع بين المحقق نيكولاس ديبفيل وقناصلة كاركاسون، وفى عظة نارية ملتهبة إلى الشعب كشف الراهب برنارد دبليو عن الشروط التى توصل إليها الطرفان المتنازعان، فجن جنون الشعب وثارت ثائرتهم ودمروا منازل بعض القناصلة المعروفين بصداقتهم لمحاكم التفتيش، وأيضًا هاجم الثائرون كنيسة الدومنيكان وحطموا نوافذها والتماثيل الموجودة فى الممرات الخارجية، وهال پيكوينى موفد الملك أن يرى سجون محاكم التفتيش تستباح ويعتدى عليها على هذا النحو، كما أنه تردد كثيرًا قبل أن يتخذ قرار إطلاق سراح سجنائها. وفى أغسطس ١٣٠٣ استسلم المحقق جيوفروا دابليس، فقام پيكوينى بترحيل سجناء محاكم التفتيش فى ألبى إلى السجون الملكية، ولكنه امتنع عن تسليمهم إلى الملك فيليپ كما أشار عليه برنارد ديلسييه. غير أن محاكم التفتيش ما لبثت أن استعادت سيطرتها من جديد.

على أية حال حرص المصلحان المعينان من قبل الملك فيليپ على معرفة ما تعرض له المتهمون من تعذيب، ومعرفة الذين أجبروهم على اتهام آخرين بالهرطقة زورًا وبهتانًا. وانتهز الرهبان الفرنسيسكان هذه الفرصة السانحة للكيد للرهبان الدومنيكان المهيمنين على محاكم التفتيش بإذاعة بيانات السجناء على أوسع نطاق ممكن؛ مما أثار مشاعر الأهالى وحفيظتهم على هذه المحاكم. وكذلك انتهز المحقق القاسى جيوفروا دابليس هذه الفرصة للنيل من غريمه پيكوينى موفد الملك فاستدعاه إلى المحاكمة بتهمة عرقلة أعمال محاكم التفتيش، وعندما رفض پيكوينى المثول أمام المحكمة، قام جيوفروا بفرض الحظر الكنسى عليه. وبمجرد أن وصل الخبر إلى مسامع طائفة الدومنيكان فى پاريس بادروا بتأكيد الحظر الكنسى المفروض على غريمهم. وهكذا تمخض عن هذا النزاع نشوب صراع بين الكنيسة والدولة. فعلى الصعيد المدنى توسل شعب وقناصلة مدينة ألبى إلى الملكة كى تحث زوجها الملك فيليپ على ألا يتخلى عنهم، وألا يسحب المصلحين اللذين أوفدهما لإصلاح مباذل محاكم التفتيش. وبذلت دون جدوى جهودها للحيلولة دون إذاعة الحظر الكنسى، فقد قام الراهب چين ريكوليس بإذاعته من فوق منبره، فقام بالقبض عليه مندوب حاكم ألبى وحمله إلى دير الفرنسيسكان، حيث أساء هؤلاء الرهبان معاملته ومارسوا الضغط عليه كى يسحب ما سبق أن نشره. وبفرض الحظر

الكنسى على پيكوينى أصبح عاجزًا عن اتخاذ أية إجراءات لحين رفع الحظر عليه، وهو الأمر الذى يقرره من قام بفرض الحظر أو البابا نفسه.

غير أن الأمل فى رفع الحظر عن پيكوينى كاد أن يتلاشى عند اعتلاء البابا بنديكت الحادى عشر كرسى الباباوية (١٣٠٣ ـ ١٣٠٤) المنتمى إلى طائفة الرهبان الدومنيكان، والذى كان من أشد الباباوات انتصارًا لمحاكم التفتيش. ولم يجد پيكوينى أمامه مفرًّا من مناشدة البابا كى يقف بجانبه، كما أنه كتب من پاريس يستحث أهل لانجويدوك لمساندته مذكرًا إياهم أن الاضطهاد الذى يكابده يرجع إلى دفاعه عن قضيتهم. ومن ناحية أخرى سعى الراهب برنارد ديلسيبه إلى كسب التأييد والمساندة، وأيضًا حث مدن كاركاسون وألبى وكورديس على الدخول فى تحالف.

واستمر الشجار محتدمًا فانتقل إلى روما، حيث ذهب پيكوينى إلى إيطاليا يرافقه مبعوثون من الملك ومن مدينتى كاركاسون وألبى لمؤازرته. ولكن محقق محكمة تفتيش تولوز جويلم دى موريير الذى أنيط به النظر فى حالته اعترض طريقه ووقف له بالمرصاد، ومن الواضح أن البابا كان يتعاطف مع محقق تولوز. وحدث فى ١٧ مايو ١٣٠٤ الموافق عيد العنصرة أن تجرأ پيكوينى على انتهاك الحظر المفروض عليه؛ إذ إنه دخل الكنيسة فى بيروجيا. وبمجرد أن وقع بصر البابا عليه فى الكنيسة أمر بطرده منها. وقد توفى پيكوينى فى أبروزو فى ٢٩ سبتمبر ١٣٠٤ وهو يعتبر مهرطقًا فى نظر القانون؛ حيث إن الحظر الكنسى المفروض عليه لم يكن قد رفع. غير أن وفاة بنديكت الحادى عشر مكنت أعوان پيكوينى من دفنه فى مدافن المسيحيين. ولكن المحقق جيوفروا دابليس أمر باستخراج عظامه من قبره وإحراقها. وفيما بعد التمس أبناء پيكوينى من الكنيسة رد الاعتبار إلى والدهم. وظل الموضوع مثار أخذ وعطاء حتى أمر البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥ ـ ١٣١٤) بإنشاء لجنة مكونة من ثلاثة كرادلة لتمحيصه. وبعد البحث والفحص وسماع شهادة جميع الأطراف قررت هذه اللجنة فى ٢٣ يوليه ١٣٠٨ أن الحظر الكنسى المفروض على پيكوينى مخالف للقانون، كما أمرت بإلغاء هذا الحظر الجائر وإذاعة هذا الإلغاء فى جميع الأماكن التى تم فيها نشر هذا الحظر، وعبثًا حاول المحقق جيوفروا الاستئناف لدى البابا ضد تبرئة ساحة پيكوينى، فقد رفض البابا كليمنت الخامس الاستماع إليه بسبب اقتناعه بأن مظالم محاكم التفتيش هى السبب الحقيقى فى تمرد الأهالى على الكنيسة. والذى يدل على أن البابا كان نصيرًا لمحاكم التفتيش أنه أمر كاهن أكويتين بالقبض على الراهب برنارد ديلسيبه دون سابق إنذار، وإرساله للمثول أمام محكمة الكرسى الباباوى بتهمة الهرطقة، مهددًا

هذا الكاهن بفقدان وظيفته إذا لم يفعل هذا، فضلًا عن أن البابا أدان زعماء مدينة ألبى. وبدوره كلّف كاهن أكويتين الراهب چين ريجود بتنفيذ أمر القبض عليه، وتم ذلك فى يونيه ١٣٠٤ فى دير كاركاسون، غير أن الرهبان الفرنسيسكان عبروا عن شديد تعاطفهم معه، وبرأوه من التهم الموجهة إليه، ولولا وفاة البابا بنديكت لما سلم هؤلاء المتعاطفون معه من العقاب.

قام فيليپ بتنفيذ وعده بزيارة مناطق الجنوب الفرنسى من أجل رفع الظلم عن الأهالى وإزالة أسباب شكواهم من محاكم التفتيش. وفى ١٣ مايو عام ١٣٠٤ نجح فى إقناع البابا بنديكت بأن يرفع عن شعب الجنوب الحظر الكنسى الذى كان البابا بونيفاس الثامن قد فرضه عليه. وعندما وطئت أقدامه أرض تولوز عام ١٣٠٣ فى يوم عيد ميلاد المسيح تقاطرت عليه من مدينتى ألبى وكاركاسون جموع الشعب تطلب منه الإصلاح والحماية. وعبر پيكوينى عن مشاعرهم على خير وجه. وفى حين تولى الراهب الدومنيكانى جويلم پيير الدفاع عن محاكم التفتيش، عارضها برنارد ديلسييه بكل ما أوتى من قوة، مبينًا مظالم محاكم التفتيش وتعسفها وافترائها وقدرتها على إلصاق تهمة الهرطقة بمن تشاء، حتى ولو كان من تلاميذ المسيح الاثنى عشر. وأيضًا حامت حول الراهب نيكولاس كاهن اعتراف الملك شبهة التحيز لمحاكم التفتيش. أما جيوفروا دابليس محقق كاركاسون فقد سعى إلى كسب ود الملك فيليپ عن طريق التفاوض بهدف تحقيق المصالحة بين الملك فيليپ والكرسى الباباوى فى روما.

واستمع الملك فيليپ إلى طرفى النزاع من مؤيدين ومعارضين لمحاكم التفتيش، ثم سجل قراره فى مرسوم أصدره يوم ١٣ يناير عام ١٣٠٤ ويمثل حلًّا وسطًا. وجاء فى هذا المرسوم أن الملك بعد الاستماع إلى جميع أطراف النزاع، قرر ضرورة أن يقوم مندوبو الملك برفقة المحققين بزيارة سجناء محاكم التفتيش وأيضًا بضرورة إصلاح أحوال السجون. وفى المقابل طالب الملك موظفيه بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى محاكم التفتيش، فضلًا عن حماية طائفة الدومنيكان الذين كان الرهبان الفرنسيسكان يتربصون بهم الدوائر.

وفى حين خلت مدينة ألبى من الهرطقة، ظلت الهرطقة تطل برأسها فى كاركاسون، وطالب شعب كاركاسون الملك فيليپ بزيارة المساجين التعساء الذين تعرضوا للاضطهاد، والذين كان اضطهادهم سببًا فى إثارة تذمره وقلاقله. ولكن الملك فيليپ رفض وأرسل أخاه لويس بدلًا منه. وأراد شعب كاركاسون كسب ود الملك فيليپ فقدموا إليه وإلى الملكة الهدايا الثمينة ولكنه رفضها، وأجبر الملكة على رفضها، الأمر الذى أصاب قناصلة كاركاسون باليأس

والقنوط. وفى هذا الجو الذى يدعو إلى الإحباط، لم يتوقع أهل كاركاسون خيرًا من الملك، وعلى سبيل الاحتجاج أبلغ زعيم كاركاسون «إلياس پاتريس» الملك فيليپ بأن شعب كاركاسون سوف يسعى إلى حاكم آخر إذا لم يبادر بقمع محاكم التفتيش ورد أذاها عن الناس، وغضب الملك فيليپ من تهديد إلياس پاتريس فأمره بالغروب عن وجهه على الفور. والجدير بالذكر أن شعب كاركاسون أطاع زعيمه إلياس پاتريس عندما أمر بنزع الزينات المقامة لاستقبال الملك من الشوارع. وهاج هذا الشعب وماج لاعتقاده أن الملك قد خذله وأنه انضم إلى صفوف أعدائه من الرهبان الدومنيكان، وأنه تراجع عن وعده بحمايتهم؛ مما جعلهم يهددون بحرق مدينة كاركاسون، وبلغ استياؤهم من فيليپ مبلغًا جعلهم يقدمون ولاءهم إلى فيراند ابن ملك مايوركا [الإسپانى] رغم أنه غريب عنهم. واتهم الملك معارضيه بأنهم يتآمرون عليه. غير أن مدينة ألبى استطاعت تبرئة ساحتها من هذه التهمة. ونتيجة لذلك توترت العلاقة بين الملك فيليپ وكاركاسون.

محاكم التفتيش فى كاركاسون وألبى

وعندما انعقدت محكمة التفتيش فى هذه المدينة فى صيف ١٣٠٥ لجأت إلى التعذيب فى أثناء استجواب المتهمين بالهرطقة. وسنحت الفرصة للرهبان الدومنيكان كى ينتقموا من الرهبان الفرنسيسكان، وقضت محكمة تفتيش كاركاسون بإعدام أربعين مواطنًا فى مدينة ليموكس، كما أنها أنزلت عقابًا صارمًا بأهل كاركاسون فشنقت جميع قناصلتها وعلى رأسهم إلياس پاتريس، بالإضافة إلى سبعة مواطنين آخرين. وأيضًا تم فرض غرامة باهظة على هذه المدينة بلغت ستين ألف جنيه، التمس الأهالى إلغاءها دون جدوى. ومن ناحيته لاذ بالفرار إيمريك كاتيل الذى أراد تبرئة ساحة أبيه من تهمة الهرطقة. ولكن محاكم التفتيش أفلحت فى القبض عليه، وانتهى الأمر بتصالحه مع الملك بأن دفع إلى خزائنه فدية كبيرة وغرامة ضخمة. أما الراهب برنارد فقد توجه إلى الملك على رأس وفد يمثل أهل ألبى لإثبات عدم ضلوع أهل ألبى فى المؤامرة ضده، غير أن الوفد عاد من پاريس تاركًا الراهب برنارد وراءه، حيث طلب الملك من البابا كليمنت الخامس إلقاء القبض عليه وإرساله إلى مدينة ليون ثم إيداعه فى أحد الأديرة. وفى مايو ١٣٠٧ قام الملك فيليپ بإيحاء من البابا كليمنت الخامس بإصدار عفو عن جميع المتهمين بالتآمر ضده، كما أنه أعفى كاركاسون من دفع بقية الغرامة الموقعة عليها. وفى عام ١٣٠٨ تم الإفراج عن الراهب برنارد، وسمح له بالعودة إلى مدينة پواتييه. وفى نهاية المطاف عاد الراهب برنارد إلى

تولوز، حيث توقف عن العمل العام مكتفيًا بما شاهده من الحرص الذى أظهره البابا كليمنت الخامس على إصلاح مفاسد محاكم التفتيش.

وبموت البابا بنديكت الحادى عشر فى يوليو عام ١٣٠٤ تجددت آمال الأهالى فى وضع نهاية لظلم محاكم التفتيش، وبعد موته انقضى ما يقرب من عام قبل انتخاب خلفه كليمنت الخامس فى ٥ يونيه ١٣٠٥. وفى تلك الأثناء قدمت سبع عشرة هيئة دينية فى منطقة إلبيچو ـ وقد انضم إليها كرادلة وأحبار ألبى وكنيسة سانت إلفى ودير جايلاك وآخرون ـ التماسًا إلى كلية الكرادلة أو كلية اللاهوت يطلبون التدخل من أجل القضاء على تعسف محاكم التفتيش؛ نظرًا لخلو البلاد فعلًا من المارقين والهراطقة، وحيث إن قلوب الناس عامرة بالإيمان بالعقيدة الكاثوليكية. ولا شك أن محاكم التفتيش استغلت تمرد أهل كاركاسون عليها كما استفادت من التغير الذى طرأ على موقف الملك الذى تحول عن سابق تعاطفه مع ضحايا الاضطهاد الدينى، فكما أسلفنا تغير موقف الملك فيليپ منهم وصار غير عابئ بمصيرهم بسبب تمرد أهل كاركاسون عليه وخيانتهم له. ومنذ عام ١٣٠٧ فصاعدًا اعتمد الملك على محاكم التفتيش للقضاء على هرطقة طائفة فرسان هيكل سليمان (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»)، الأمر الذى رسخ قوة محاكم التفتيش وبأسها. ولم تكترث كلية اللاهوت الضالعة فى المؤامرات برفع الظلم الذى شكا منه رجال الإكليروس الألبيجانسينون. وعندما فاز كليمنت الخامس فى الانتخابات الباباوية بمساندة الفرنسيين، بات الشعب يأمل فى إزاحة مظالم محاكم التفتيش عن كاهله. وكان الكاردينال «برتراند دى جوت» رئيس أساقفة بوردو والمنحدر من أصل جاسكونى رغم مواطنته الإنجليزية أكثر إحساسًا بمحنة وشقاء أهل لانجويدوك. وزاد من تفاؤل المطالبين بوضع حد لمظالم محاكم التفتيش أن البابا الجديد كليمنت الخامس نقل مقر الكرسى الباباوى من الأراضى الإيطالية إلى أراضٍ تابعة للتاج الفرنسى. وما إن وصلت أنباء انتخاب البابا الجديد إلى مسامع أهل مدينة ألبى حتى ترأس الراهب برنارد بعثة تمثل سعى هذه المدينة إلى المطالبة بكبح جماح محاكم التفتيش. وعندما زار الراهب برنارد مدينة تولوز التفت حوله زوجات السجناء الذين زجت بهم محاكم التفتيش فى الزنزانات، وألححن عليه أن يقبل شكواهن إلى المسئولين، وتدفقت الشكاوى المنتقدة لمحاكم التفتيش من أهالى مدينة ألبى يساندهم راهبان من طائفة الدومنيكان هما «برتراند بلانك»، و«فرانسوا أيمرك» اللذان انضما إلى وفد مدينة ألبى الشاكى من مظالم محاكم التفتيش. وسارع جيوفروا دابليس محقق محكمة تفتيش كاركاسون بمغادرة هذه المدينة من أجل الدفاع عن نفسه، لدرجة أنه من فرط عجلته

لم يكلف أحدًا أن ينوب عنه فى غيابه. ولم يستدرك هذا الخطأ إلا بعد وصوله إلى مدينة ليون فى ٢٩ سبتمبر ١٣٠٥.

وباءت بالفشل الذريع جهود جيوفروا دابليس للدفاع عن محاكم التفتيش، وخاصة لأن أهالى ألبى عززوا شكواهم منها بتقديم رشوة قدرها ألفان من الجنيهات التورنوازية إلى «ريموند دى جوث» ابنة عم البابا، ورشوة أخرى مماثلة إلى كاردينال سانت كروتشى، ورشوة ثالثة قدرها خمسمائة جنيه تورنوازى إلى الكاردينال «پييركولونا». وفى ١٣ مارس ١٣٠٦ كلف البابا كليمنت الخامس اثنين من الكاردينالات هما پيير سانت فيتال وبيرنجير فيربو، وشخصًا آخر يدعى أخيل، أن يجوبوا لانجويدوك لتقصى مسلك محاكم التفتيش واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنه. وتقدم أهالى كاركاسون وألبى وكورديس للإدلاء بشهادتهم، ومفادها أن محاكم التفتيش تجبر الكاثوليك المؤمنين على الاعتراف بهرطقتهم عن طريق التعذيب والسجون، وصدرت الأوامر إلى المحققين كى يكفوا عن الزج بالناس فى السجون والامتناع عن تعذيبهم إلا بعد الرجوع إلى السلطات الدينية المحلية المختصة.

وفى ١٦ أبريل عام ١٣٠٦ عقد الكرادلة اجتماعًا عامًّا فى مدينة كاركاسون حضره جميع أعيانها ونبلائها. وفى هذا الاجتماع عبر قناصلة كاركاسون وممثلون عن مدينة ألبى عن شكواهم المرة من محاكم التفتيش. وأيدهم فى هذه الشكوى الراهبان الدومنيكان اللذان سبق ذكرهما، وهما بلانك وأيمرك. وفى المقابل تولى محقق كاركاسون جيوفروا دابليس ومندوب أسقفية ألبى الدفاع عن هذه المحاكم من سوء معاملة الأهالى للمحققين وافترائهم عليهم. وبعد سماع الطرفين المتنازعين قام الكرادلة بتأجيل البت فى الموضوع حتى ٢٥ يناير ١٣٠٧، لحين وصول المزيد من المندوبين فى كل من كاركاسون وألبى وكورديس. وبالنظر إلى احتمالات انتقام محاكم التفتيش من الأهالى الشاكين، وعد الكرادلة بتوفير الأمان لهؤلاء الشاكين. كانت الأخطار المحدقة بالشاكين أخطارًا حقيقية لدرجة أن أحد الشاكين وهو أيمرك كاستيل ومبعوث أهالى كاركاسون تعرض للخطر فى سبتمبر ١٣٠٨، فلجأ إلى البابا كليمنت طالبًا منه الأمان وحمايته من اعتداء المحققين. وأيضًا تعرض لخطر الحرق الشهود الذين اتهموا محاكم التفتيش بتزييف السجلات باعتبارهم مهرطقين منتكسين، حيث إن هؤلاء الشهود كانوا قد قطعوا على أنفسهم عهدًا بعدم إفشاء أسرار محاكم التفتيش. وتفاديًا لانتقام المحققين طلب هؤلاء الشهود من الكرادلة إعفاءهم من الأقسام التى سبق أن قطعوها على أنفسهم بعدم إفشاء هذه الأسرار.

ورغم أن الكرادلة لم يحسموا النزاع الناشب بين الأهالى والمحققين بشكل قاطع، فقد اتخذ الكرادلة بعض الخطوات الدالة على اقتناعهم بصحة الاتهامات التى وجهها الأهالى إلى محاكم التفتيش؛ ولهذا زاروا سجن كاركاسون وطلبوا من المحبوسين فيه وعددهم أربعون محبوسًا ـ من بينهم ثلاث سجينات ـ المثول أمامهم. وظهرت عليهم أعراض المرض والهزال وسوء التغذية وسوء المعاملة. وتولى الكرادلة طرد معظم حراس السجن الذى وضعوه تحت الإشراف المباشر لأسقف كاركاسون، وكذلك تم استبدال السجانين وموظفى السجن. وصدرت الأوامر إلى الحراس بعدم استجواب المحبوسين إلا فى حضرة شخص كنسى مسئول وعدم سرقة طعامهم. وارتاع أحد الكرادلة عندما زار السجن التابع لأسقف ألبى؛ حيث إنه وجد المساجين فى حالة يرثى لها تكبلهم الأغلال فى زنزانات معتمة وضيقة. وقد استمر حبس بعض المساجين لأكثر من خمسة أعوام دون صدور أية أحكام عليهم. فأمر الكاردينال الزائر للسجن بفك أغلال السجناء، وضرورة السماح بدخول النور داخل الزنزانات، كما أمر بتشييد سجن يصلح للاستعمال الآدمى فى غضون شهر.

غير أن الكرادلة عجزوا عن استحداث أية إصلاحات جوهرية فى نظام محاكم التفتيش مكتفين بتأكيد اقتراح الملك فيليب بعدم انفراد المحقق بالسلطة، وضرورة تعاونه مع المسئول الدينى المحلى. حتى هذا الإجراء الاحترازى ألغاه البابا كليمنت فى ١٢ أغسطس ١٣٠٨، الأمر الذى يدل على أن الكنيسة الكاثوليكية عجزت عن أو تنصلت من تصحيح أوضاع محاكم التفتيش الخاطئة رغم اقتناعها بالظلم البين الذى تلحقه بالعباد.

وأيضًا وجد البابا كليمنت الخامس نفسه عاجزًا عن إدخال أية إصلاحات جوهرية فى نظام السجون. وإزاء هذا العجز الكنسى رأى المحققون أن مصلحتهم تقتضى الاستناد إلى المرسوم الذى سبق أن أصدره إينوسنت الرابع، والذى يخولهم إرجاء إصدار الحكم ما دام أن هذا فى صالح العقيدة والحفاظ عليها. ولم تصدر أحكام على كثير من السجناء الذين كان أسقف ألبى قد قبض عليهم فى عام ١٢٩٩. وقد اكتشف الكاردينال سان ڤيتال هذا التقصير البشع والجور الواضح؛ حيث قام بزيارة السجون التابعة لهذا الأسقف.

وبعد مرور خمسة أعوام كتب البابا كليمنت الخامس فى عام ١٣١٠ إلى أسقف ألبى ومحقق كاركاسون جيوفروا دابليس يقول إن الكثيرين من مواطنى ألبى ناشدوه مرارًا وتكرارًا بضرورة إتمام محاكمتهم سواء بالإدانة أو التبرئة بعد أن أمضوا فى سجونهم أكثر من ثمانية أعوام.

ولهذا أمر هذا البابا بسرعة إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام ورفعها للتصديق عليها إلى كل من كاردينال «پاليسترينا»، و«فراشكاتى». ولكن أسقف ألبى برتراند دى بورديس والمحقق جيوفروا دابليس تجاهلا هذا الأمر الباباوى وضربا به عرض الحائط، وخاصة لأن بعض المساجين قد ماتوا وشبعوا موتًا قبل صدور المرسوم الباباوى. وعندما ترامى نبأ هذا العصيان إلى سمع البابا كليمنت الخامس بعد مضى عام أو عامين، كتب إلى أسقف ألبى وجيوفروا مشددًا على ضرورة محاكمة المتهمين سواء كانوا أحياء أو أمواتًا. غير أن المحقق جيوفروا استمر فى شق عصا الطاعة على الكرسى الباباوى.

وليس أدل من قضية «جويلم جاريك» على إمعان محاكم التفتيش فى تحدى الكرسى الباباوى؛ فقد زج المحقق بهذا الرجل فى السجن بتهمة محاولة تدمير وثائق محكمة تفتيش كاركاسون فى عام ١٢٨٤. ولكن الرجل كان معروفًا بورعه وتقواه مما حدا بالبابا كليمنت الخامس إلى تبرئته. ولم يهدأ بال المحققين حتى أنزلوا العقاب بهذا الرجل الطاعن فى السن بمجرد أن سنحت لهم الفرصة؛ ففى عام ١٣٢١ استدعاه المحقق «برنارد جوى» من السجن لمحاكمته واستخدم معه الرأفة بأن نفاه مدى الحياة فى الأراضى الفرنسية متجاهلًا تبرئة البابا له. وفى حادثة أخرى حاول البابا كليمنت الخامس أن يعهد إلى أساقفة تولوز وناربون بمحاكمة اليهود بدلًا من أن يقوم المحققون بهذه المهمة. ولكن هذه السلطة التى سحبها البابا من المحققين لصالح الأساقفة ما لبثت أن عادت إلى محاكم التفتيش بعد وفاة كليمنت الخامس.

وقد نجم عن هذا الصراع بين دعاة الإصلاح ومحاكم التفتيش اتخاذ عدد من التدابير الإصلاحية عام ١٣١٢ بناء على أوامر من البابا كليمنت الخامس تعرف بقوانين كليمنت التى كانت جاهزة للعرض على هذا البابا لمراجعتها، غير أن المنية لم تمهله، فقد توفى فى ٢٠ أبريل عام ١٣١٤. وعلقت هذه القوانين وتأخر صدورها حتى ٢٥ أكتوبر ١٣١٧ فى عهد البابا يوحنا الثانى والعشرين. وتقضى هذه القوانين الجديدة بتحديد سلطة المحقق وإلزامه بالتشاور مع السلطات الدينية المحلية فى حالات تعذيب المتهمين أو الزج بهم فى سجون بالغة القسوة، إلى جانب التهديد بفرض الحظر الكنسى على من تسول له نفسه انتهاك القوانين.

وعلى الرغم من أن هذه العقوبات الباباوية لم تطبق على أرض الواقع، فإن استنانها دليل واضح على إقرار الكنيسة بمخالفات محاكم التفتيش. وعندما مات البابا كليمنت الخامس فى ٢٠ أبريل ١٣١٤ فى كاربنتراس، تحمل وزر تدمير المهرطقين المعروفين باسم «فرسان هيكل سليمان».

واحتدم النزاع حول انتخاب البابا الجديد، فالإيطاليون يحبذون إجراء الانتخابات فى روما المقر التقليدى للكرسى الباباوى، والفرنسيون، والجاسكون يصرون على ضرورة إجرائها فى نفس الموقع الذى فاضت فيه روح البابا السابق، أى فى القصر الباباوى فى كاربنتراس. ثم أقدم الفريق الجاسكونى فى ٢٣ يوليه ١٣١٤ بزعامة أبناء عمومة البابا المتوفى كليمنت على حرق القصر الباباوى فى كاربنتراس وهددوا بالفتك بالرهبان الطليان الذين خافوا على حياتهم ولاذوا بالفرار. وانقضى عامان دون انتخاب خلف للبابا المتوفى، وراود البلاط الفرنسى أمل فى أن يكون البابا المنتخب فرنسيًّا. ومرت قرابة ستة أشهر دون انتخاب بابا يخلف كليمنت الخامس، فأمر الملك فيليب بعقد اجتماع لانتخاب بابا جديد فى دير الرهبان الدومنيكان، وحتى يجبرهم على الانتهاء من هذه المهمة حاصرت قواته المجتمعين. وبعد انقضاء أربعين يومًا على هذا الحصار المضروب استقر رأيهم على انتخاب «چاك دوزو» كاردينال بورتو رئيسًا للكنيسة الكاثوليكية، وانتخاب بابا جديد، هو يوحنا الثانى والعشرون (١٣١٦ ـ ١٣٣٤).

انتهت متاعب محاكم التفتيش فى لانجويدوك، واطمأن المحققون إلى أن أحدًا لن يجرؤ على تحديهم أو إنكار سلطتهم؛ مما ساعدهم على الانقضاض على الإصلاحيين المناوئين لهم. وكان برنارد ديلسييه أول ضحية لهم. وواجه البابا الجديد المنتخب مشكلة العمل على رأب الصدع الناجم عن هذه الانقسامات والصراعات المحتدمة، فاستدعى رهبان بيزييه ونابون للمثول أمامه، فتجرأ الراهب برنارد كعادته لمناشدة البابا وضع حد لمظالم محاكم التفتيش، فاتهمه هذا البابا بتعطيل عمل هذه المحاكم، وتم إلقاء القبض عليه على الفور إلى جانب توجيه اتهامات أخرى إليه مثل استخدام السحر فى إماتة البابا بنديكت الحادى عشر (١٣٠٣ ـ ١٣٠٤)، والتآمر مع أهل كاركاسون ضد المحققين. ولهذا زجت محاكم التفتيش بـ «برنارد ديلسييه» فى السجن لأكثر من عامين تعرض فيهما للمضايقات والاستجواب. وفى ٣ سبتمبر ١٣١٩ تم تقديمه إلى المحاكمة فى كاستيلودادى، وتشكلت المحكمة من رئيس أساقفة تولوز وأسقف باميير وسانت بابول. غير أن رئيس أساقفة تولوز اعتذر فجأة عن عدم الحضور تاركًا المحاكمة فى أيدى زملائه الذين قاموا بنقل المحكمة إلى كاركاسون فى ١٢ سبتمبر ١٣١٩. وليس أدل على أهمية المحاكمة من أن ممثل الملك نفسه الذى شغل وظيفة المندوب الملكى المسئول فى كاركاسون وتولوز كان حاضرًا إلى جانب آخرين من أبرز رموز الكنيسة.

وتحفظ لنا السجلات والوثائق أدق التفاصيل الخاصة بمحاكمة برنارد، ومثل أمام

المحاكمة نفسها شركاء برنارد أمثال «جارسيا»، و«جويلم فرانزا»، و«پيير پروبى» وآخرين ممن استخدمتهم المحكمة «شاهد ملك». وقد تعرض برنارد الطاعن فى السن الذى أنهكه السجن لمدة عامين إلى تكرار استجوابه للتحقيق الدقيق لمدة شهرين بشأن أحداث جرت له خلال فترة امتدت من اثنى عشر إلى ثمانية عشر عامًا واختلطت ببعضها البعض، بحيث يصعب تذكرها على النحو الصحيح. ووجهت إليه المحكمة تحذيرًا بأنه أصبح مطرودًا من الكنيسة بسبب عرقلته لسير محاكم التفتيش، وأنه لا سبيل أمامه للنجاة من الحرق على الخشبة إلا بالاعتراف الكامل والخضوع التام. وقام المحققون بتعذيبه مرتين فعذبوه فى المرة الأولى فى ٣ أكتوبر من العام المشار إليه آنفًا بتهمة الخيانة، ثم تكرر تعذيبه يوم ٢٠ نوفمبر من العام نفسه بتهمة الاشتغال بالسحر الأسود. ورغم أن السجلات ادعت أن تعذيبه كان مخففًا فإن الكتبة سجلوا صرخاته الزاعقة من جراء التعذيب الذى فشل فى حمله على الاعتراف بذنبه، وإن كان قد أفلح فى تدميره نفسيًّا وجعله فى نهاية الأمر يرتمى أمام المحققين طالبًا منهم أن يرحموه ويعفوا عنه.

ويقضى الحكم الصادر عليه فى ٨ ديسمبر بتبرئته من تهمة محاولة قتل البابا بنديكت الحادى عشر، ولكن التهم الأخرى ازدادت سوءًا؛ حيث إنه اتهم بالإدلاء بما لا يقل عن سبعين شهادة زور فى أثناء استجوابه. وبعد أن نبذ برنارد أفكاره برأت المحكمة ساحته وتم نزع ملابس الكهنوت عنه، كما حكم عليه بالسجن المؤبد وأن يعيش على الخبز والماء وحدهما وهو قابع فى سجن محكمة تفتيش.

ورغم ذلك فقد احتج شانئوه لدى البابا على ما اعتبروه حكمًا مخففًا. غير أن عددًا من المسئولين الدينيين رأوا أنه حكم غليظ؛ حيث إن برنارد ديلسييه الطاعن فى السن أصبح هزيلًا نتيجة ما لقيه من تعذيب وتكبيل بالأغلال والعيش على الخبز والماء. ومع ذلك فقد رفض البابا معاملته بالرأفة. ومن سوء حظه أنه وقع فى يد واحد من ألد أعدائه هو المحقق «چين دى بون». وقد وضع موته نهاية لبؤسه وشقائه.

انتصار رهبان الدومنيكان

وبتولى البابا يوحنا الثانى والعشرين الكرسى الباباوى تعاظم سلطان الرهبان الدومنيكان، رغم أنه نشر قوانين سلفه كليمنت الخامس الهادفة إلى كبح جماح محاكم التفتيش، وفى ٣٠ مارس ١٣١٨ تراجع عن توفير الأمان والحماية للمتمرد أيمرك كاستيل وبقية الشاكين من تجاوزات

ومظالم محاكم التفتيش فى كل من كاركاسون وألبى وكورديس، وأخذ المحققون ينقبون دون كلل أو ملل عن كل المعترضين على محاكم التفتيش لينزلوا بهم أشد العقاب، وليردعوا المدن التى شقت عصا الطاعة عليهم.

وفى ١١ مارس ١٣١٩ عقد المسئولون عن محاكم التفتيش اجتماعًا حاشدًا فى كنيسة الجبانة لمساءلة المنشقين عليها وحملهم على إعلان ندمهم وتوبتهم على الآثام التى اقترفوها فى حق الكنيسة الكاثوليكية، وكذلك رضائهم عن أى عقاب يفرض عليهم. أما الذين تخلفوا عن إعلان توبتهم فقد أعطوا مهلة للاستغفار. وعوقب الأهالى على عصيانهم للكنيسة، وصدرت إليهم الأوامر ببناء كنيسة صغيرة ملحقة بالكاتدرائية فى غضون عامين، وكذلك إقامة بوابة كنيسة الدومنيكان، وإعطاء خمسين جنيهًا تبرعًا لكنيسة الرهبان الكراملة، ثم بناء مقابر من الرخام كى تضم رفات كل من المحققين الراهب نيكولاس ديبفيل، وفولكس دى سانت چورچ فى مدينتى ليون وكاركاسون، اللذين لحق الأذى بهما نتيجة تمرد الأهالى عليهما. وأيضًا شمل العقاب جميع القناصلة الذين اتخذوا مواقف عدائية ضد محاكم التفتيش فى الفترة من عام ١٣٠٢ حتى عام ١٣٠٤. وأيضًا وقَّعت محاكم التفتيش ـ التى خرجت فى هذا الصراع ظافرة منتصرة ـ العقاب على مدينة كورديس قبل أن تتصالح معها. وليس هناك دليل على أن المهرطقين الذين قبضت عليهم محاكم التفتيش فى ألبى عام ١٢٩٩ كانوا بالفعل من المارقين. وتحت وطأة التعذيب استطاعت هذه المحاكم أن تنتزع من كثير من الأبرياء اعترافات بهرطقتهم. وقد أصر «لامبرت دى فويسيه» على عدم التراجع عن أفكاره الدينية المارقة، فتم حرقه فى ١٣٠٩ فى حين انهار معظم السجناء أمام التعذيب.

كان المحقق البارز فى محاكم التفتيش برنارد جوى على حق حين شكا من أن القيود التى فرضها الملك فيليپ على هذه المحاكم شجعت على انتشار الهرطقة فى لانجويدوك. ورغم ذلك فبحلول عام ١٣٠٤ أكد الراهب الدومنيكانى جويلم پيير أن لانجويدوك تطهرت من المهرطقين، وأن عددهم فى ألبى وكاركاسون وكورديس لا يزيد على أربعين أو خمسين مهرطقًا. ويبدو أن هذه الأرقام غير مؤكدة، فقد دأب المحقق برنارد جوى على الزهو بأن محاكم التفتيش استطاعت فى الفترة من ١٣٠١ إلى ١٣١٥ أن تكتشف ألف مهرطق اعترفوا بمروقهم، وتم توقيع العقوبة عليهم.

وتشير السجلات التى احتفظ بها المحقق جيوفروا دابليس فى كاركاسون إلى كثرة عدد

المهرطقين الذين مثلوا أمام محكمة التفتيش فى كاركاسون فى الفترة من ١٣٠٨ حتى ١٣٠٩. ويؤكد أحد الشهود فى محاكمة برنارد ديلسييه كثرة عدد المهرطقين الذين اكتشفتهم محاكم التفتيش. وفى الوقت نفسه تقريبًا بدأ «ليمبورش» فى نشر الأحكام التى أصدرتها محاكم تفتيش تولوز. والجدير بالذكر أنه تم تعيين المحقق برنارد جوى فى محكمة تفتيش تولوز عام ١٣٠٦. وجوى من أبرز المحققين الذين عرفتهم محاكم التفتيش عبر التاريخ، وهو رجل مشهود له بالعلم الغزير والكفاءة النادرة. وقد اعترف البابا يوحنا الثانى عشر بفضله وأياديه البيضاء على الكنيسة الكاثوليكية، ويرجع الفضل إليه فى اقتلاع جذور الهرطقة الكاثارية من لانجويدوك عندما كان يعمل محققًا فى محكمة تفتيش تولوز. ورغم نجاح محاكم التفتيش فى القضاء على النبلاء المهرطقين والمؤمنين بالكاثارية، فإن هذه الهرطقة ظلت تضرب بجذورها الراسخة بين الريفيين البسطاء الذين يعيشون فى الوديان والوهاد وسفوح جبال البرينيز (البرانس).

وكان «پيير أوتييه» الكاتب السابق لمدينة باكس (باميه) من أبرز الذين انخرطوا فى الهرطقة الكاثارية. وكان هذا الرجل ذا ثراء واسع وعريض، فهو يملك الضياع فى سفح جبال البرينيز الوعرة، حيث الكهوف الكثيرة والمخابئ العديدة والدروب القليلة شديدة الوعورة، الأمر الذى سهل على المارقين والمهرطقين مهمة الهروب إلى حدود إقليم أراجون. أصبح أوتييه بعد حياة شهوانية قضاها فى المتع والملذات من أكثر الناس تقشفًا وزهدًا فى الحياة، والتف حول هذا المهرطق المريدون والأتباع لدرجة أفزعت محاكم التفتيش وجعلتها تجدُّ فى طلبه وتسعى حثيثًا للقبض عليه. وعرض رجل غادر يدعى جويلم چين على الرهبان الدومنيكان الإيقاع بهذا الرجل وتسليمه إليهم. وبالفعل استطاع بعض الخونة الإمساك به فى جنح الظلام وكمموه ثم حملوه إلى الجبال، حيث ألقوا به فى هوة بعد انتزاع اعتراف منه بأنه مذنب.

وتلخصت مهمة محقق كاركاسون جيوفروا دابليس أساسًا فى تحديد الأشخاص الذين وفروا الحماية والملجأ الآمن للمهرطق پيير أوتييه. وكذلك بذل محقق تولوز جهدًا نشيطًا مماثلًا لتحقيق الغرض نفسه، مما دفع هذا المهرطق لتغيير الأماكن التى يختبئ فيها. وبسبب التفاف المريدين حوله عجزت محاكم التفتيش عن الإمساك به؛ مما دفع المحقق برنارد جوى فى ١٠ أغسطس ١٣٠٩ إلى إصدار بيان خاص يحث فيه الكاثوليك المؤمنين على إلقاء القبض عليه وعلى شريكيه فى الهرطقة «پيير سانش»، و«سانش ميرساديبه» حتى يكسبوا رضاء الله عليهم. وفى الواقع لم يكن هناك أى داع لإذاعة إصدار مثل هذا البيان على العالمين، لأن المهرطق أوتييه

كان قد تم إلقاء القبض عليه وعلى معظم أفراد عائلته وأصدقائه فى الفترة من ١٣٠٨ إلى ١٣٠٩. وكذلك ألقت محاكم التفتيش القبض على مريده الوفى «بيرين موريل»، الذى ظل ينكر هرطقة معلمه أوتييه حتى نصحه هذا الأخير فى سجنه بالاعتراف.

وتبع ذلك القبض على مهرطق آخر اسمه «أمييل دى پيرليس»، الذى أُحرق على الخشبة يوم ٢٣ أكتوبر ١٣٠٩، أى قبل إحراق شيخ المهرطقين پيير أوتييه فى أبريل ١٣١٠، وذلك حين جاء المحقق جيوفروا دابليس من كاركاسون ليشارك زملاءه فرحة الانتصار على الهرطقة. واستقبل پيير أوتييه مصيره برباطة جأش ولم يخف أفكاره المارقة، فقد وصف كنيسة روما بأنها مجمع إبليس. ويبدو أنه تعرض للتعذيب لإجباره على الكشف عن رفاقه ومريديه الذين وفروا له ملاذًا آمنًا فى فترة هروبه. ونظرًا لامتلاك پيير أوتييه قدرًا هائلًا من المعلومات عن نشاط زملائه المهرطقين، فقد اعتبره المحقق برنارد جوى صيدًا ثمينًا.

وهكذا تم القضاء على الهرطقة الكاثارية، ونجح المحققان برنارد جوى، وجيوفروا دابليس فى غضون سنوات قلائل فى القبض على أتباع المهرطق پيير أوتييه ومريديه وإحراق البعض منهم. ويمكن القول إن فرنسا بعد عام ١٣١٥ لم تشهد مهرطقًا عملاقًا فى مكانة أوتييه، ولكن هذا لم يمنع من ظهور بعض التوابع كما نستدل على ذلك من بعض الأحكام الواردة فى سجلات عامى ١٣٢٧ و١٣٢٨، حيث نرى محقق كاركاسون «چين دوپرات» يدين هرطقة «جوليليما تورنيير» التى أحرقت بسبب تشبثها بمعتقداتها المارقة. وأيضًا من بين التوابع أو الذيول المشار إليها أن المحقق هنرى دى شاماى حكم فى كاركاسون بالسجن على مهرطق كاثارى اسمه «جويلم أميل»، كما أنه حكم بالسجن عام ١٣٢٩ على اثنين من الكاثاريين، هما «بارتولومى پايز»، و«ريموند جاريك»، وفى العام نفسه (١٣٢٩) أمر هذا المحقق بهدم أربعة منازل ومزرعة؛ لأن أصحابها تحولوا إلى الهرطقة أثناء معيشتهم فيها، فضلًا عن استمرار المحققين فى اتباع سياسة مصادرة ممتلكات المهرطقين. ويمكن القول إن لانجويدوك آنذاك أصبحت خالية من الهرطقة بعد أن بلغت ذروتها قبل ذلك بمائة وخمسين عامًا، وبلغت من الضراوة والعنف مبلغًا كاد أن يقتلع المذهب الكاثوليكى من جذوره.

ومع الانتصار الساحق الذى حققته محاكم التفتيش على جنوب فرنسا، وشن الحروب الصليبية التى لا تنتهى، فقد هذا الجنوب انتعاشه الاقتصادى بعد أن كان يتفوق على كل أوروپا فى مضمار التقدم والتحضر وفى الفنون والعلوم والرخاء فى القرن الثانى عشر. وفى فترة ازدهار

الجنوب الفرنسى أصبحت مدنه تحكم نفسها بنفسها، وتحرص على توفير الحرية لمواطنيها، كما انشغل النبلاء بالفنون والآداب وقرض الشعر، موفرين لمواطنيهم الرفاهية وقدرًا عظيمًا من الحرية. ولكن بشن الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش انهارت الصناعة والتجارة وعاش الناس فى فاقة، وصودرت أموال النبلاء والحكام وحل محلهم حكام أغراب عن البلاد يحكمون بالحديد والنار، ويعملون على ترسيخ النظام الإقطاعى المتخلف الذى كان يسود شمال أوروبا ويجعلها تعيش فى ظلام حضارى دامس. وبدلًا من أن تؤدى حضارة الشمال الأوروبى إلى بزوغ عصر من النهضة، أصبح الأمل معقودًا على إيطاليا فى الجنوب فى بزوغ هذه الحضارة.

ورغم ما أحرزته محاكم التفتيش من نصر ساحق على المهرطقين، فإنها كانت تحمل فى أحشائها بذور انهيارها، كما يدل على ذلك ذيوع وانتشار النهضة الإيطالية فى جميع أرجاء القارة الأوروبية.

* * *

obeikandl.com